ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: http://www.iasj.net/iasj/journal/356/about

# The way Arabs contradicts the rules of assimilation to Differentiate in semantic signals

**Sarah Jubair Muhammad***
**College of Human Education / University of Anbar**
sarah.n@uoanbar.edu.iq

**&**

**Dr. Atheer Tariq Noman**
**College of Islamic Sciences / University of Anbar**
isl.atheert.n@uoanbar.edu.iq

**Received:** 18 /12 /2022 , **Accepted:** 15 /1/2023 , **Online Published : 31 /1/ 2023**

## Abstract

This research is concerned with the study the subject of assimilation for the sake of meaning within data that differs from rules analogy. A set of laws executes this process including the prevention of the assimilation of similar letters, and the prevention of the assimilation of close ones to differentiate in significance.

This study deals with a number of issues. Firstly, some confusion and overlapping in the meaning as well as mentioning the analogy known to the Arabs. Then, it clarifies the source of disagreement, and explaining the reason for this violation.

The meaning in any language represents the linguistic features. The present research consists of two axes: the first seeks to demonstrate the overlapping of semantics caused by the assimilation of the two similar letters. The second one showed the Arabs' violation of their analogy by assimilating of the two convergent letters, and that this The violation was for semantic differentiation

**Keywords**: assimilation, violation, significance, analogy

* **Corresponding Author**: Sarah Jubair**, E.Mail**: isl.atheert.n@uoanbar.edu.iq
**Affiliation**: Anbar University - Iraq

# مُخَالَفَةُ العرب أقيستها فِي منع الإدغام للتفريق في الدلالة

**سارة جبير محمد**

**كلية التربية الإنسانية/ جامعة الأنبار**

**و**

**أ.د. أثير طارق نعمان**

**كلية العلوم الإسلامية/ جامعة الأنبار**

**الملخص** يُعنى هذا البحث بدراسة موضوع الإدغام لأجل المعنى ضمن معطيات مخالفة للقياس، وذلك عن طريق مجموعة من القوانين، منها منع إدغام المتماثلين من الحروف، ومنع إدغام المتقاربين، وكل ذلك للتفريق في الدلالة، وقد تناولنا في هذه الدراسة جملة من المسائل التي نرى فيها شيئًا من الخلط والتداخل الحاصل في المعنى، بعد ذكر القياس المعروف عند العرب، ثم بيان موطن الخلاف، ومن ثم بيان علة هذه المخالفة، والهدف من ذلك التقعيد الصوتي المذكور هو إبراز جانب مهم من جوانب اللغة ألا وهو الدلالة، إذ إن قضية المعنى في أي لغة تمثل حجر الأساس فيها، وقد تكون هذا البحث من محورين، أولهما: بيان ما أحدثه الإدغام من تداخل في الدلالة عن طريق إدغام الحرفين المتماثلين، والمحور الثاني: إظهار مخالفة العرب لقياسهم في إدغام الحرفين المتقاربين، وإن هذه المخالفة جاءت للتفريق الدلالي.

**الكلمات الدالة:** الإدغام، مخالفة، الدلالة، القياس.

**المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المختار الأمين، الذي بُعث بالسيف رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه الغُرّ الميامين.

**وبعد:**

فإن الإدغام ظاهرة صوتية تحدث نتيجة تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، ونتيجة لذلك يحصل أحيانًا تداخل في أبنية الكلمة، وربما في دلالتها، وهذا التداخل الحاصل يأتي لضرب من التخفيف، لكنه في أحيان أخرى يؤدي إلى تغيير المعنى، فإذا ما وقع تداخل بين الاسم والفعل في أي صيغة من الصيغ فإن العرب تبحث عن وسيلة للفرار منه، كأن يُظنّ التداخل بين المدغم من الأسماء والأفعال فتلجأ اللغة إلى فك أحدهما – الأفعال أو الأسماء – للتفريق في الدلالة، والغرض الذي نسعى لتحقيقه في هذا البحث هو الوقوف على جملة من القضايا في موضوع مخالفات العرب للقياس في باب الإدغام، والذي خلط فيه الكثير دون معرفة سبب خروج العرب عن القياس بل نعتوه بالشاذ أحيانًا، مما أدّى إلى انعكاس ذلك على المعنى، وقد أصبح لديهم خلطا في باب الدلالة، وقد تكوَّن هذا البحث من محورين، أولهما: يسعى لبيان ما أحدثه الإدغام

من تداخل في الدلالة عن طريق إدغام الحرفين المتماثلين، والمحور الثاني أظهر مخالفة العرب لقياسهم في إدغام الحرفين المتقاربين، وإن هذه المخالفة جاءت للتفريق الدلالي، وقد سبقهما مقدمة للموضوع ويعقبهما خاتمة توصلت فيها إلى أهم النتائج، وذكر ثبت المصادر.

**المبحث الأول: الألفاظ التي خالفت فيها العرب القياس بمنع إدغام المتماثلين للتفريق في الدلالة.**

**1- افتتن**

لم يلتزم العرب بالإدغام وفق الأقيسة التي وضعها الصرفيون، بل ورد ما خالفوا فيه هذه الأقيسة بفكّ الإدغام في بعض المفردات، لئلا تتداخل الصيغ الصرفية مع بعضها وبالتالي تؤدي إلى اختلاف المعاني، ومن ذلك تداخل صيغة (افتعل) بصيغة (فعّل)، فلا يجوز والحال هذه الإدغام وإن كان جائزًا؛ لأنه يؤدي إلى اللبس بين الصيغتين، فعُدل عن الإدغام إلى فكّه، لإنّ تداخل الصيغ هو الحائل دون وقوع هذا الإدغام، لذا اختلف العرب في الإدغام وتركه وذلك في كل فعل يكون على وزن (افتعل)، والذي يضم حرفين متماثلين، مثال ذلك: (افتتن)، أو يضم حرفين متقاربين في المخرج والصفة مثل: (اختطف)، فمنهم من أظهر ومنهم من أدغم، وقسَّم سيبويه ذلك فجعله على قسمين (سيبويه، 1408، 4/443-444):

الأول: ما يجري مجرى المنفصلين فيجوز فيه الإظهار والإخفاء وكانت الصيغة على حالها، كما تفعل في الأسماء الظاهرة المنفصلة كقولك: اسمُ مُوسى فلا تدغم، ومنها ما لا يكون بمنزلة التضعيف كما في احمررت؛ لأن التضعيف ههنا لازمٌ يناسب الزيادة، فصارت بمنزلة العين واللام اللتين هما من موضعٍ واحد في الفعل مثل يرد ويستعد، والتاء التي في يقتتل لا يلزمها ذلك؛ لأنها قد تقع بعد تاء يَفْتَعلُ العين وجميع حروف المعجم.

والثاني: أدغم العرب بعض الصيغ عندما يكون الحرفان في كلمة واحدة، ولم يكونا منفصلين، وذلك قولك: يَقِتِّلون وقد قِتِّلوا، وجاءت كسرة القاف هنا لأنهما التقيا

وقد أدغم بعض العرب فأسكن لما كان الحرفان في كلمة واحدة، ولم يكونا منفصلين، وذلك قولك: يقتلون وقد قتلوا، وكسروا القاف لأنهما التقيا، فشبهت بقولهم رُدُّ يَا فتى. وقد قال آخرون: قَتَّلوا، ألقوا حركة المتحرك على الساكن، وجاز في قاف اقتَتَلوا الوجهان ولم يكن بمنزلة عَضَّ وفَرَّ يلزمه شيءٌ واحد، لأنه يجوز في الكلام فيه الإظهار والإخفاء، والإدغام يكون جائزًا في مثل هذا الكلام وتصرف دخله شيئان يعرضان في التقاء الساكنين، ولهم في الإدغام وجوه: فمنهم من يقول: قِتّلوا يَقتلون، ومنهم من يقول: قَتّلوا يَقَتلون، أو يَقِتلون، وقد وردت قراءات منسوبة إلى أصحابها شاهدة بهذه الوجوه جميعا (ينظر: الأندلسي، 1420هـ، 7/339).

وفي ذات السياق يقول ابن السراج: "وأَمَّا (اقْتَتَلُوا) فَليسَ بمحلقٍ والعربُ تختلفُ في الإدغامِ وتركهِ فمنهم مَنْ يجريهِ مَجرى المنفصلينِ فلاَ يدغمُ كَما لا يُدغمُ اسمُ (مُوسَى) وإنَّما فُعِلَ بهِ ذلكَ لأَنَّ التاءَ

دخلتْ لمعنى، فَمَنْ أَبَى الإدغامَ كرِهَ أَنْ يُزيلَ البناءَ الذي دخلتْ لَهُ التاءُ فيزولُ المعنى وذَهب إلى أَنَّ التاءَ غيرُ لازمةٍ وأَنَّها لَيْست مثلَ راءِ (احْمَرَرْتُ) اللازمةِ لأَنَّهُ يجوزُ أَنْ يقعَ بعدَ تاءِ (افتَعلُوا) كُلُّ حرفٍ مِنْ حروفِ المعجمِ، ومنهم مَنْ أَدغمَ لمَّا كانَ الحرفانِ في كلمةٍ ومضَـــى علَى القياسِ فقالَ: يَقتُّلُونَ وَقَدْ قِتِّلوا كسروا القافَ لإلتقاءِ الساكنينِ وشبهتْ بقولهم: (رُدٌّ)، وقالَ آخرونَ: قَتَّلوا أَلقوا حركةَ المتحركِ علَى الساكنِ وتصديقُ ذلكَ قراءةُ الحَسَنِ*(الزركلي، 2002، 226/2)، ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾(القرآن الكريم، الصـــافات: 10) ومَنْ قَالَ: يَقَتِّلُ قَالَ: مُقَتِّلٌ ومَنْ قالَ: يَقتِّلُ قَالَ: مُقَتِّلٌ" (ابن السراج، 2015، 3/408-409).

وما جرى في هذا الفعل يسري على مثالنا المذكور (افتتن) إذ يقول ابن مالك: "يجوز الفك والإدغام – أيضـاً – إذا كان أول المثلين تاء الافتعال نحو: افتتن افتتاناً، واختتن اختتاناً، فمن أدغم فلأنهما مثلان متحركان في كلمة وليس معهما شـــيء من الموانع، ومن فك فلئلا يلتبس افتعل بفعل؛ ولأنَّ تاء الافتعال لا يلزم أن تليها تاء فكان التقاء المثلين فيه عارضـــاً فأشـــبه المنفصـــل"(الجياني، 2002م، 211-212)، فيشتمل كلام ابن مالك السابق على أنه يجوز الإدغام وعدمه في: افتتن، واختتن، والتي جاءت على التصحيح، أو أن ندغم، فنقول: اختّن، وافتّن، بإدغام التاء في التاء التي تليها؛ لأنهما واقعتان في كلمة واحدة، فليس في الكلمة ما يمنع من وجود هذا الإدغام، غير أن عدم الإدغام لئلا يتداخل "افتعل" ب "فعل".

ولما ذكر الشـاطبي قواعد الإدغام العامة أخذ يذكر ما ينتفي عنه الأحكام العامة، فقال مفصـلًا في المســـألة: " ما كان نحو اســـتتر مما هو على افتعل وعينه تاء، وذلك قوله: "كذلك نحو تتجلى واســـتتر". يريد أن الوجهين جائزان فيه وهما الإظهار والإدغام، فالإظهار نحو: اســـتتر، واقتتل، واختتن، وافتتن، وما أشـبه ذلك. ويدخل تحت هذا الإطلاق كل ما جرى ذلك المجرى من المضـارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها من الجاري على الفعل، فتقول: يقتتل، واقتتل اقتتالا، وهو مقتتل، ومقتتل بســـيفه، وما أشـــبه ذلك، لأن علة الإدغام موجودة في الجميع. ووجه ذلك أن تاء افتعل زائدة وليس بلازم لها أن يكون عين الفعل من جنسها، فصار كون العين من جنسها عارضا، فلذلك جاز الإظهار، وبهذا المعنى فارق اقتتل باب احمر واحمار كان التضعيف والتقاء المثلين فيه لازما، بخلاف اقتل فإنه قد تقع بعد تاء افتعل العين والفاء وجميع حروف المعجم نحو: انتعل، واختفى، وافتقر، واحتلم، واغتفر، واكتال، وما أشـــبه ذلك. وهذا معنى تعليل ســـيبويه، وأما الإدغام فجائز لأنه الأصل" (الجياني، بلا، 462/9).

* أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، كان إمام أهل البصرة ، وحبر الأمة في زمنه، من التابعين، كان أبوه من موالي الأنصار، وأمه مولاة لأم سلمة زوج الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان أحد العلماء الفقهاء الفصحاء، توفي سنة (110هـ).

وبعد فإن مخالفة العرب لأقيستها جعلنا نشتق قواعد مخالفة لما ذكر؛ لأن القصد من كل ما يجري من تقعيد للقواعد هو الإبانة وتوضيح المعنى المقصود، فأثر ذلك في تحويل الأقيسة عن مسارها المعروف، فإن أدغمنا على القياس فإن الصيغة المذكورة لدينا (افتتن) على وزن (افتعل)، فتاء افتعل قد أدغمت في تاء الفعل، فصارت حرفاً واحداً مشدداً، عندئذ تتداخل مع صيغة أخرى ألا وهي (أفتن) على وزن (افعّل)، وهذا سبب العدول عن الإدغام إلى الفكّ رغم وجوده، وكونه جائزًا لا شائبة فيه.

**2- ألبُبِه**

علمنا أن الأصوات اللغوية المتجاورة تتأثر بعضها ببعض، فينتج عن ذلك الإدغام، وهو ظاهرة صوتية من الظواهر الحية للغة العربية، والهدف الرئيسي منه التخفيف؛ لأن اجتماع المثلين مكروه عند علمائها، يقول سيبويه: " وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلةٌ، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة، وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك"(سيبويه، 1408، 417/4).

وللإدغام شروط عدة يجب توافرها فيه، منها التجاور، فهو شرط أساسي في سبيل جمع الحرفين وإدغامهما مع بعض، فإذا ما اجتمع مثلان في كلمة واحدة، وكان الأول منهما ساكن والثاني متحرك (ينظر: المبرد، بلا، 197/1)، وقد وردت ألفاظ خالفت فيها العرب القاعدة المذكورة رغم توفر المثالين في كلمة واحدة، من ذلك (**ألبُبِه**)، جاء في ذلك: (قد عَلِمَت ذَلِكَ بَنَاتُ ألبُبِه) – هذا مطلع أرجوزة "لامية لأبي النجم العجلي، جيء بها شاهدًا لفك الإدغام على غير القياس–، على وزن أفعُل جمع لبّ، الأصل (ألبُّه)، فرواية البصريين بضم الباء فيكون جمع لبٌّ، مثل قُفل وأقفل، ومعناها: "عروقٌ في القلب يكون منها الرِقَّة. وقيل لأعرابيَّة تعاتب ابناً لها: مالَكِ لا تَدعينَ عليه؟ قالت " تَأْبى له بناتُ أَلْبُبي" (الفارابي، 1987، 1–216)، **وأما** رواية الكوفيين ألبَب أفعَل تفضيل، فيقولوا: (أَلْبَبِه) بفتح الباء، ويقصد بها: أنهن بناتِ أَعقلِ هذَا الحي(ينظر: ابن السراج، 2015، 442/3؛ الزَّبيدي، 2001، 194/4)، قال ابن جني: " فأما "بنات ألببه" فذكر أبو عثمان عن أبي العباس أن الهاء عائدة فيه على الحي، أي: بنات ألبب الحي، وإذا كان كذلك فليس "ألبب" عَلَما، ولو كان علما لكان أقرب قليلا، وأخبرني أبو علي أن الكوفيين يروُونه "بنات ألببه" يريدون: جميع "لب"، ومعناه: بنات ألب الحي، كما يقال: بنات أعلمه" (الموصلي، 1954، 275/1–276).

هذه اللفظة هي أَحدى ما شَذَّ به من المُضاعَف فجاءت على الأَصل؛ لأن القياس يقتضي فيما اجتمع فيه المثلان وكانا متحركين، أن يدغما وجوبًا، ففك الإدغام فيها كما أوضحنا جاء على غير القياس، فإذا جاء مدغمًا على الأصل حسب رواية الكوفيين لكانت دلالة اللفظ مغايرة لأعقل.

بنات الحي التي ذكرناها، والتي يدل بها مدغمة على الإقامة في المكان، فيقال لب بالمكان والب اذا لزمه وأقام به (ينظر: الازهري، 1979، 63)، وأما على رواية البصريين (ألبُبه) بضم الباء،

فإن القياس يكون بإدغام المثلين ببعضـــهما، لكن الدلالة تكون مختلفة عما ذكرنا من معنى والذي أُريد به عروق الرقة في القلب، وهي العقل: فيقال: "اللب معروف، من كل شيء، وهو خالصه وما ينتقى منه، ولذلك سمي العقل لبا. ورجل لبيب، أي عاقل" (الرازي، 1979، 200/5).

مما سبق نستدل على أن القياس على رأي الكوفيين: (أَلَبٌّ)، وعلى رأي البصريين (أَلُبٌّ)، ولكن الفريقين لم يدغموها، منعًا للتداخل بين الدلالات التي ذكرناها، فترك القياس؛ لأن البون شاسع بين دلالات اللفظة في اللغتين، وقد فسر بعض المحدثين هذه الظاهرة الصوتية – أي الشذوذ – في عدم الإدغام في ضوء المخالفة الصوتية، "وهو من الناحية الصوتية يعتبر من قبيل ما يسمى بالتضعيف، حين يبقى الصوتان المثلان دون حذف... ولما كان الصوتان متماثلين، فإن طريقة نطقهما تأتي من نقطة مخرجية واحدة، وعملية نطقية واحدة" (شاهين، 1980، 206)، ويعزز ذلك قول الدكتور أحمد مختار عمر: "وإذا كان الإدغام من باب المماثلة الكاملة الذي يهدف إلى تيسير جانب النطق، بتيسير جانب اللفظ، ولا تلقي بالًا إلى الجانب الدلالي، فإن المخالفة الصوتية هدفها تيسير الجانب الدلالي، ولا تلقي بالًا إلى العامل النطقي، ولذا فالمماثلة مرتبطة بسهولة النطق، والمخالفة مرتبطة بسهولة التفريق بين المعاني" (عمر، بلا، 331–332).

**3– دُوْوِيَ**

للعرب قواعد ثابتة في إدغام المتماثلين لا يمكن مخالفتها، فعند إدغام المتماثلين يتم إدخال الحرف الأول المتماثل في الثاني، ويكون هذا في كلمة واحدة في حال تجاور صوتين متماثلين مباشرا، حينئذ يتم الإدغام ؛ لأنه لا توجد حركة فاصلة بينهما، وإذا كان تجاورهما غير مباشر، بسبب الحركة الفاصلة، تحذف الحركة ويُدغم الأول في الثاني (شاهين، 1980، 205)، لكن هناك بعض الألفاظ قد أظهر فيها الإدغام على غير القياس، ويكاد يتفق اللغويون على أن إظهار المدغم في جميع المواضع لم يكن اعتباطًا، بل جاء هذا الخروج عن القياس لأمور مهمة منها التفريق الدلالي بين الألفاظ، ومن ذلك الإظهار في موضع يجب فيه الإدغام وفق القاعدة التي ذُكرت كما في (دُووِيَ)، إذ لم يُدغم فيها الحرفان المتماثلان؛ لأنه يلتبس ببناء آخر وهو (فُعِّل).

وجيء بالفعل (دَوِيَ) فيقال فيه: يَدْوَى دَوىً، وهو الدّاءُ الباطن، وكلُّ بناءٍ على هذا يكون مكسورًا، ويسري هذا على فعله الذي يكون مكسورًا، وأما لفظة الدِّواء، فتكون ممدودة، والمراد بها: الشِّفاءُ، فيقال: داوَيتُه مَداواةً، ولو قُلت دِواءً جاز في القياس، ويقال: (دووِيَ) فلانٌ يُداوَى فيفك الإدغام، وتظهرُ الواوَيْنِ ولا تُدغِمُ إحداهما في الأُخرى، والسبب كما علله الخليل؛ لأنَّ هي مَدَّة الألف التي في داوى، فكرهوا إدغامَ المَدَّةِ في الواو؛ لئلا يَلْتَبس فُوعِلَ ب فُعِّلَ (ينظر: البصري، بلا، 93/8؛ الفارابي، 1987، 2343/6)، وذكر ابن جني أن الحرفين المعتلان إذا كانا مدّين متصلين يُدغما، فإن كان الأوّل غير لازم فيجب الفك في المتصل أيضاً كما في قول العجّاج (الهروي، 2001، 194؛ الإفريقى، 1414هـ، 1465/2):

**وفاحمٍ دُووِيَ حتى ٱعلنكسا *** وبَشَرٍ مع البَياضِ أَملَسا**

إذ الأصل فيها داويت، فالحرف الأوّل إذًا ليس لازما (الموصلي، بلا، 95/1)، ويقال: "دووي فلان يداوى فتظهر الواوين ولا تدغم إحداهما في الأخرى، لأن 1 هي مدة الألف التي في داواه فكرهوا أن يدغموا المدة في الواو، فيلتبس فوعل يفعل.، قال: والداء اســـم جامع لكل مرض وعيب" (الهروي، 2001، 159/14).

ومما جاء في اللســان: " ودُووِيَ الشـــيء أَي عُولِجَ ولا يُدْغَمُ فَرْقاً بين فُوعِلَ وفُعِّل والدِّواءُ مصـــدر داوَيْتُه دِواءً مثل ضـاربته ضِـراباً... دُوِّيَ أَي عُولِجَ وقِيمَ عليه حتى اعْلَنْكَس أَي ركِبَ بعضُـه بعضـاً من كثرته ويروى دُووِيَ فُوعِلَ من الدَّواء ومن رواه دُوِّيَ فهو على فُعِّلَ منه والدِّواءُ ممدود هو الشِّفاءُ يقـال داوَيْتـه مُداواةً ولو قلـت دِوَاءً كـان جـائِزاً ويقـال دُووِيَ فلان يُـداوى فيُظْهِرُ الواوَيْنِ ولا يُـدْغِم إِحداهمـا في الأُخرى لأَن هي مَدّة الأَلف التي في داواه فكَرِهوا أَن يُـدْغِموا المـدَّة في الواو فيلتبس فُوعِل بفُعِّل" (الإفريقى، 1414هـ، 1465/2؛ الزَّبيدي، 2001، 77/38).

يظهر مما تقدم أن الفعل دُوْوِيَ بفك الإدغام يُقصــد به عُولج على وزن فُوعِل، وقد منع من الإدغام في موضـع كان يجب فيه ضم المتماثلين وإدخال الأول في الثاني؛ لئلا يلتبس الفعل هذا بـــ دُوِّي الذي هو على وزن فُعِّل، وعليه مُنع إدغام الواو في الثانية؛ لأنه يؤدي إلى التباس فُوعل بـــ فُعّل المبني للمفعول، فالعرب يميلون إلى هجر التداخل الحاصــل بين الصــيغ في المعنى والمبنى؛ فلا يصـــح عندهم إدغام الفعل المبني للمفعول؛ لئلا تتداخل بفعل آخر مبني للمفعول أيضًـــا من بناء آخر.

**4- دِيْنَار**

من الممكن أن تأتي بعض الصـــيغ في العربية لأكثر من معنى؛ فيقع بذلك تداخل بين المعاني، فَيعمد اللغويون إلى إبدال أحد الحروف المكونة للصــيغة للدلالة على معنى معين، ويبقى الأصــل للدلالة على معنى آخر، ومن بين الصـيغ التي اشـتملت على مثال لمخالفات العرب للأقيسـة التي يضعونها وأثرها في تغيير الدلالة، ما كان من قلب النون إلى ياء في (دينار)، فلم تأتي على أصلها مدغمة (دنّار)، إذ تغيير حالها من الإدغام إلى الإبدال بين حرفي النون المدغمة والياء، وتحدث المبرد عن ذلك في باب اسماه (باب حروف البدل)، حيث ذكر أن الياء تُبدل مكان أحد الحرفين إذا كانا مضـعفين مثل: دِينَار وقيراط، لأن الأَصـل فيهما تثقيل النون والراء، فأَبدلوا ياءً (ينظر: المبرد، بلا، 62/1). ويقول العكبري: " فِي إبدالِ الياءِ من النُّون قَالُوا دِينَار وَالْأَصْـــل دِنَّار لقَولهم دَنَانِير ودُنَيْنِير وَشَـيْء مُدَنّرٌ مَنْقُوشٌ على شَكْل الدّينار والوجهُ فِيهِ مَا تقدَّم ويؤكّدُه أَنَّ النُّونَ تشـبه الواوَ فِي غُنَّتها وتُثَقّل بالتَّشْـــدِيد فيزدادُ ثِقَلُها فَإِذا انكسَـــر مَا قبلَها حُوِّلت إِلَى الْيَاء" (البغدادي، 1995، 317/2)، فالدليل على إبدال النون ياء: أنـه يجمع على: دَنَـانِير وقراريط، والتصـــغيرُ: دُنَينير وقُرَيرِيط، فلما وَقع التَّضْعِيف والتصغير أَبدلوا الياءَ من الثَّانِي لئلاَّ يلتقي حرفان من جنس وَاحِد لأَنَّ

الكسـرة بعض الياءِ، وأَنَّ الياءَ تَغلِب على الْوَاو رَابِعَة فَمَا فَوْقهَا حتَّى تصـيّرها يَاء، فأُبدل لاسـتثقال التَّضْـعِيف (ينظر: المبرد، بلا، 246/1؛ ابن السـراج، 2015، 263/3؛ الموصـلي، 2000، 757/2)، والتصغير يرد ما كان حرف ثانٍ لينا مبدلًا من حرف صحيح غير همزة في نحو: دينار وقيراط، فإن أصـلهما دنار وقراط، فالياء فيهما بدل من أول المثلين، فتقول في تصـغيرهما: دنينير وقريريط؛ وذلك لزوال سبب الإبدال (ينظر: المالكي، 2008، 1431/3).

أما عن علة إبدال العرب لحرف النون وقلبه ياء، فذكره الفارابي بقوله: " كلّ ما كان على فِعّالْ من الْأَسماءِ أُبْدِل من أَحَدِ حَرْفي تَضْعيفِه ياءً، مثل دِينار وقيراط؛ كراهِيَةً أن يَلْتَبِس بالْمصادِرِ، الْا أن يكون بالْهاءِ، فيُخْرَجُ على أَصله؛ مثل دِنّابَة، وصِنّارة، ودِنّامَة؛ لأنَّه الْآن أُمِنَ الْتِباسُه بالْمصادِرِ. وممّا جاءَ على أَصْلِه شاذّاً من هذا الْباب قولُهم للرَّجُلِ الْطَّويلِ: خِنّابٌ" (الفارابي، 2003، 338/1)، وتابعه في ذلك القول الجوهري (ينظر: الفارابي، 1987، 123/1)، ثم نقل السيوطي عنه ذلك القول في كتابه المزهر، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أنه لو نطقنا بالكلمة على أصلها لأدى ذلك إلى تداخلها بصيغ المصادر، لأن صيغة (فِعّال) من صيغ المصادر، ولو جاءت الكلمة عليها لتداخلت بصيغة المصدر في هذه الحالة، ومن هنا لم تبق النون على حالها، وإنما قلبت ياء، لذا قالوا: (دينار)، وأصلها (دنّار) فاستثقلوا التشديد فيها واستبدلوا من الحرف الأول ياء لانكسار ما قبله فصار (دينار) (ينظر: السيوطي، 1998، 103/2)، والدنّار هو مصدر للفعل دنر يقال: " دنر وجه الرجل إذا تلألأ وأشرق، ودينار مدنر أي مضروب، وبرذون مدنر اللون أشهب على متنيه وعجزه سواد مستدير يخالطه شبهة... ويقال: دنر الرجل فهو مدنر، إذا كثرت دنانيره" (الهروي، 2001، 66/14). وتحدث ابن منظور عن هذا التداخل الدلالي بين الصيغ، فعرف الدِّيْنَارُ بقوله: فارسي مُعَرَّبٌ وأَصله دِنَّارٌ بالتشديد بدليل قولهم: دَنانِير في الجمع، ودُنَيْنِير في التصغير، ومعروف أن التصغير والتكسير يرُدّان الأشياء إلى أصولها، فقلبت إحدى النونين ياء لئلاَّ يلتبس بالمصادر التي تجيء على (فِعَّالٍ) مصدرًا، حيث إن بقيت كلمة (دينار) على القياس وهو (دنّار) ظُن أنها مصدر، من الفعل (دنَّر) كـ (كِذَّابًا) من (كذَّب)، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ (القرآن الكريم، النبأ، 28)، فـ (كِذَّابًا) على وزن (فِعَّال)، واستثنى بذلك ما كان بالهاء، فيخرّج على أَصله مثل الصِّنَّارَةِ والدِّنَّامَة لأَنه أَمن الآن من الإلتباس، ولذلك جمع على دنانير (الإفريقى، 1414هـ، 292/4). وعلى هذا الكلام يظهر لنا بوضوح أثر مخالفة القياس عند العرب، للتفريق بين دلالات الصيغ المختلفة، فإذا كان بناء الكلمة الذي وضعت له بالأصل يخرجها عن بابها، بحيث يؤدي إلى عدم التفريق بين المعاني، إذا جاءت مبنية على القياس، فإن اللغة تُبدل بأحد حروف الكلمة حرفًا آخر في بعض وسائلها للفرار من التداخل الحاصل، وهذا ما يحدث في

باب فِعَّال عامة، إلا ما شذ، فكل ما جاء على فِعَّال من الأسماء أُبْدِل من أحد حروفه المدغمة ياء كراهية أن يلتبس بالمصادر.

**5- مَهَه**

لما كان القياس في الإدغام ينص على أَنَّ الحرفين المتماثلين إِذا كَانَ لَفْظهمَا وَاحِدًا فإن الحرف الأول منهما يُسكن ويُدغم فِي الثَّانِي، فلَا حَرَكَة تفصل بَينهمَا وإِنَّما تعتمد لَهما بِاللِّسَانِ اعتمادةً وَاحِدَة لأَنَّ الْمخْرج في ذلك وَاحِد وَلَا فَصْلَ (ينظر: المبرد، بلا، 197/1)، فعملت العرب على مخالفة هذا القياس عند الإدغام في بعض المفردات؛ لئلا يتوهم القارئ أن هذا اللفظ هو مغاير للمعنى المراد من ذاك اللفظ، وقد وردت عن العرب ألفاظ مضاعفة العين، فكّ الإدغام فيها على غير القياس شذوذًا، تحقيقًا لأمن اللبس، كما جرى في لفظة (مَهَه) فنتيجة لتجاور حرفيّ الهاء المتماثلين، يوجب القياس فيما اجتمع فيه المثلان، وكانا متحركين، أن يدغما وجوبًا، لكنهم أظهروا التضعيف ههنا للفرق بين وزنين، قال الجوهري: " وإنَّما أظهروا التضعيف في مَهَهٍ فَرْقاً بين فَعَلٍ وفَعْل" (الفارابي، 1987، 2250/6). وذكر الفارابي سبب إظهار التضعيف في هذه الصيغة: " ويُقالُ: كُلُّ شيْءٍ مَهَهٌ ومَهاهُ ما خلا النِّساءَ، وذكرَهُنَّ، أي: إلا النِّساءَ، ولذلك نَصَبَ، وهذا البابُ إنّما ظَهر تَضعيفهُ مع تَحَرُّكِ الحَرْفيْن فيه فَرْقاً بين فَعْلٍ وفَعَلٍ، كالعَدِّ والعَدَدِ، والسّبِّ والسَّبَب" (الفارابي، 2003، 44/3)، ومما جاء في كلام العرب: " (كُلُّ شَيْءٍ مَهَهٌ إِلَّا حَدِيثَ النِّسَاءِ) – أي يغار الرجل ويغضب عند ذكر حرمه، والأصوب أن المهه هنا بمعنى اليسير الهين– المَهَهُ والمَهَاهُ: الشَّيْءُ الْحَقِيرُ الْيَسِيرُ" (الجزري، 1979، 376/4). فالفعل (مَهَه) من باب المضعف الثنائي، والأصل في القاعدة الصرفية أن الإدغام يكون واجبًا إذا كان الحرف الأول ساكن والثاني متحرك، أما في هذا الفعل (مَهَه) فقد جاء الحرفان (الهاء) على وزن (فَعَل) فيمتنع الإدغام فيه عندئذ، لعدم إسكان الحرف الأول تطبيقًا للقاعدة المذكورة، وهذا هو الأصل؛ لأنه ثنائي مضعف على وزن (فَعَل)، وقد فكوا التضعيف فيه لبيان أن أصله على فعَل وليس على فعْل، جاء في لسان العرب: " مهه: مَهِهْت لِنْتُ. ومَهَّ الإِبِلَ: رَفَقَ بِهَا. وسيرٌ مَهَهٌ ومَهاهٌ: رَفِيقٌ. وكلُّ شيءٍ مَهَهٌ ومَهاهٌ ومَهاهَةٌ مَا النِّساءَ وذِكْرَهُنَّ أَي كلُّ شيءٍ يسيرٌ حسَنٌ إِلَّا النِّساءَ أَي إِلَّا ذِكْرَ النِّسَاءِ، فَنُصِبَ عَلَى هَذَا، والهاءُ مِنْ مَهَهٍ ومَهاهٍ أَصليةٌ ثَابِتَةٌ... وإنما أَظهروا التَّضْعِيفَ فِي مَهَه فَرْقًا بَيْنَ فَعَل وفَعْل" (الإفريقى، 1414هـ، 541/13؛ ينظر: الزَّبيدي، 2001، 503/36-504).

لكن قد ورد عن العرب فعل مشابه له جاءت الهاء فيه مدغمة في الحرف الذي يليها، وهو الفعل (مَهَّ) فيقال فيه: مَهَّ الْإِبِل: أي رفق بهَا (المرسي، 2000، 113/4)، وقد جاء مدغمًا؛ لأن الفعل الذي يوجب فيه الإدغام مثل مدَّ وشدَّ على وزن فعْل، وهذه الأفعال مضعفة ثنائية، لكن الفعل (مَهَه) جاء على وزن (فَعَل) مع كونه ثنائي مضعف وليس على وزن (فَعْل) للتفريق، فقالوا في التضعيف بين القياس وغير القياس، وعليه فإن الفعل مَهَه ومَهَّ لها دلالة واحدة، فجاء المعنى

الدلالي للفعلين مســـاويًا ودليلنا على ذلك قول ابن القطاع: " مهه ومَهّ الإبل وعليها مَهّاً رفَق رِعيتها و "مَهّ" الإنسان بِمّه مَهَهاً لان وأيضاً رفق (ابن الحداد، 1975، 199/3).

**المبحث الثاني: الألفاظ التي خالفت فيها العرب القياس منع إدغام المتقاربين للتفريق في الدلالة:**

**1- أَتَّكل**

للإبدال في أصـــوات العربية أثر كبير في التفريق بين دلالات الألفاظ، فنجد أحرف تتغير ليحل مكانها حرفًا جديدًا دون تغيير في المعنى أحيانًا، لكن أحيانًا أخرى لا يســـتقيم المعنى مع إبدال بعض الحروف؛ لأن ذلك يؤدي إلى تداخل دلالات بعض الألفاظ، ومن النماذج التي جاءت على غير القياس ما جاء في قلب همزة الفعل تاء وإدغامها في تاء الافتعال، والتي عُدت من قُبيل الشذوذ، فهل كانت شاذة حقًا أم جاءت هذه المخالفة لأجل علة أخرى اقتضاها المعنى؟

فقد وورد عن العرب قولهم: (أتَّكل) من الفعل (أكل) التي جاءت شاذة على غير القياس، والأساس الذي اجمع عليه الصرفيون في ذلك واتخذوه قاعدة في كلامهم، ينصّ على إبدال فاء الافتعال تاء إذا كان واوًا أو ياءً أصلية، ثم تدغم في تاء الافتعال، نحو: (اتَّعَد واتَّسَر) فأصله في ذلك مأخوذ من: الوعد واليُســـر، أما إن كانت الياء أو الواو بدلًا من الهمزة، فلا يجوز إبدالها تاء ثم إدغامها في تاء الافتعال، نحو: أوتمن من الأمن؛ لأن الواو غير اصلية، وشذ في صيغة (افتعل) اتَّكَل من الأكل (الحملاوي، بلا، 134). وما جرى في هذه الصيغة الصرفية من الإبدال كان على هذه الصيغة: أنه ما كان فاؤه همزة – أي الفعل أكل – عند بناء صيغة افتعل يكون بإبدال الهمزة ياء على القياس، لكن إذا سرنا على هذا القياس فأنه يلتبس بما كان فاؤه ياء في الأصل من الصيغ الأخرى، فأبدلت الياء المنقلبة عن الهمزة تاء، ثم أُدغمت في تاء الافتعال، لكن هذا الإبدال في القياس الصـــرفي لا يجوز، إذ لا يمكن إبدال الياء من التاء وإدغامها في التاء؛ لأن هذه الياء جاءت بدلًا من همزة وليست أصلية، جاء في المفصل: "وإذا بني افتعل من أكل وأمر فقيل ايتكل وايتمر لم تدغم الياء في التاء كما أدغمت في ايتسر، لأن الياء ههنا ليست بلازمة وقول من قال اتزر خطأ" (الزمخشري، 1993، 524؛ محمد بن مالك، 2000، 615).

وتبعهم ابن يعيش أيضًا بتصريحه: " قال الشارح: إذا بنيتَ "افْتَعَل" مما فاؤهَ همزة، نحو: "أَمَرَ"، و"أَكَلَ"، و"أَمِنَ"، قلت "ايتَمَرَ"، و"ايتَكَلَ"، و"ايتَمَنَ"، فتُبْدِل من الهمزة التي هي فاءٌ ياءً؛ لســـكونها ووقوع همزة الوصـــل مكســـورة قبلها على حدّ قلبها في "بِيرٍ"، و"ذِيبٍ" ولا تَدْغم في الياء، فتقول: "اتَّكَلَ"، و"اتَّمَرَ"؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن تدْغم الهمزة قبل قلبها ياءً في التاء، أو بعد قلبها ياءً فلا يجوز الأوّل؛ لأنّ الهمزة لا تدْغم في التاء، ولا يجوز الثاني؛ لأنّ الياء ليست لازمة، إذ كانت بدلًا من الهمزة، وليست أصلاً، فيجوز أن تصله بكلام قبله، فتُسقِط همزةَ الوصل، فتعود إليه همزةٌ على الأصل للدرج، وتبقى الهمزة الأصليّة ساكنة، فلو خففتَها على هذا، لقلبتَها واوًا لانضمامِ ما

قبلها، وكنت تقول: "يا زَيْدُ وتَكِلْ"، و"يا خالِدُ وتَمِرْ". وكذلك لو كان ما قبلها مفتوحًا، نحو: كيف أتَمَنْتَ، وخفّفتَها، لقلبتَها ألفًا، وإذ لم يكن لها أصــلٌ في الياء، وتصــير تارة ياء، وتارة واوًا، وتارة ألفًا، فلا وَجْهَ لأنّ تكون الياء لازمة. وإذا لم تكن لازمة، لم تُدّغم. وقد أجاز بعضُ البغداديين فيها الادّغامَ، قالوا: لأنّ البدل لازمٌ لاجتماع الهمزتَين، ورَوَوْا: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (القرآن الكريم، البقرة، 283)، والقياسُ مع أصحابنا لِما ذكرناه" (ابن الصانع، 2001، 5/430).

وما أجازه البغداديون من ذلك (أتَّكل) التي جاءت مدغمة على غير القياس، فقلبت الياء فيها تاء لأجل مخالفة صيغة أخرى تتداخل معها نذكرها لأحقًا، إذ الأصل في ذلك أن تكون (ايتكل)، لأن الياء في صيغة (افتعل) منقلبة عن همزة وليست أصلية، أما عن سبب قلب الهمزة إلى ياء دون غيرها من الحروف، فقد ذكر المرادي ذلك بقوله: " ففاء الكلمة همزة ولكنها خففت بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها فأقرت على ما يقتضــيه التصــريف، ولم تبدل لأنها ليســت بأصـــل، وإنما هي بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فينبغي أن يكون بدلها كذلك، وأيضًـــا فلأن إبدالها وهي بدل من الفاء يؤدي إلى توالي إعلالين وشـــذ إبدال الياء والواو في هذا تاء، كقول بعضـــهم اتزر، أي: لبس الإزار، فالتاء في هذا بدل من الياء المبدلة من الهمزة وقال بعضـــهم: اؤتُمِن اتَّمِن، فالتاء في هذا بدل من الواو المبدلة من الهمزة واللغة الفصيحة في ذلك عدم الإبدال" (المالكي، 2008، 3/ 1618–1619). ثم إن الكثير من العلماء عللوا وقوع هذا الإبدال نتيجة تداخله مع صـيغة أخرى قياسـية وجدت في (وكل) فيقال فيها (أتَّكَل) من التوكل وليس من الفعل (أكل)؛ لأن القياس في ذلك يقتضــي إبدال فاء الافتعال تاء إذا كان واوًا أصــلية، فقلبت الواو هنا تاءً وأدغمت في تاء الافتعال فأصبحت صيغة قياسية هي(أتَّكل)، فكان من 1 ألا يقع الإبدال في الفعل (أكل) منعًا للغموض بين الصـــيغتين (ينظر: محمد بن مالك، 2000، 615؛ دنقوز، 1959، 95). وما نُســـب إلى البغداديين في هذا الإبدال (ينظر: المالكي، 2008، 3/ 1619؛ ابن الصانع، 2001، 5/ 430؛ ناظر الجيش، 1428، 10/ 5187) يقاس عليه من وجهة نظر الباحثة، لأنها هذا الجواز عندهم جاء بعد أن اجمع النحاة عليه، فهو لغة قد تكون سُـــمعت عن قبيلة من القبائل العربية التي يُعتد بفصـــاحتها، وقد تبدل وهي بدل منها. مثاله قولهم: اتّزر في: ايتزر إذا لبس إزارا، وقد قيل: إنها لغة رديئة ثم عدلوا عنها فقال: والبغداديون يبدلونها من الهمزة، ويقولون: اتزر من الإزار، ومنه عندهم اتخذ من الأخذ (ناظر الجيش، 1428، 10/5187)، ومما يثبت هذا الكلام ويقوي معناه ما جاء في حديث أم المؤمنين عائشــة "رضــي الله عنها "**كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حِضْتُ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَّزِرَ، ثُمَّ يُبَاشِرُنِي**" (الترمذي، 1998،

196/1) بالإدغام، وقد نبه المرادي على ذلك بقوله: " قوله "وشـذ" يقتضـي أن الإبدال في ذي الهمز ليس بلغة فلا يصـح القياس عليه، وهذا هو المعروف، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمزة، وحكوا من ذلك ألفاظًا وهي: اتَّزر واتَّمن، من الإزار والأمانة، واتَّهل من الأهل، ومنه عندهم اتَّخذ من الأخذ، وقال بعضـهم: هي لغة رديئة متنازع في صـحة نقلها، قال أبو علي: هذا خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا سـيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصـيغة وتحري النقل، قلت وفي الحديث "وإن كان قصـيرًا فليتزر به" كذا الجميع رواه الموطأ بالإبدال والإدغام" (المالكي، 2008، 3/ 1619).

**2- أَنْمُلة**

اعلم أنَّ الإدغام في الحرفيين المتقاربين يكون جائزًا إذا كان في كلمتين، وهو أبعد لتداخل الصـيغ مع بعضـها ولا يؤدي إلى الإلباس، بل يجوز الإظهار آنذاك، وأما إن كان المتقاربان في كلمة واحـدة ففيـه نظر، إذ لم يجز الإدغـام إذا كـان يؤدي إلى اللبس مع المثلين، فلا يمكن إدغـام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين بقلب أحد الحرفين إلى ما يماثله (الزمخشري، 1993، 548)، فيؤدي ذلك إلى التداخل الدلالي بين الصيغ الموضوعة، يقول الرضي في هذا إن: "النون الساكنة إنما وجب إدغامها في الميم إذا كانتا في كلمتين نحو من مالك وأما في كلمة واحدة نحو أنملة فلا تدغم" (الإسـتراباذي، 1975، 364/2)، ويلجأ العرب عادة إلى إدغام المتقاربين في الكلمة الواحدة للتخفيف (ينظر: ابن عصـفور، 1996، 437)، ومثال ذلك قلب النون السـاكنة ميمًا في نحو: (أُنْمُلة)، إذ تقلب النون السـاكنة ميمًا لقربها في المخرج والصـفة، وتدغم الميم بمثالها فتصـبح: (أُمَّلَة) وفق القياس الذي ذُكر، لكن الكلمة هنا عُدَّت شـاذة؛ لأنه لم يبق ما يُسـتدل به على الأصل عند الإدغام، فلا يُعلم هل الأصل في (أَمُّلة) تكون (أَنْمُلة) أم (أَمْمُلة)؟

ولأجل ذلك منع الإدغام فيها؛ فبيَّنت العرب النون السـاكنة الواقعة قبل الميم ولم تُخفِها، لأنه يؤدي إلى التداخل كما أوضـحنا، وعلق ابن السراج على ذلك بقوله: "واعلَمْ: أَنَّ النونَ الساكنةَ إِذَا كانتْ في كلمةٍ واحدةٍ معَ الميمِ والواوِ والياءِ والراءِ واللامِ فإنَّهم يبنونَها في نحوِ: أُنْمُلةٍ ومُنْيَةٍ وأَنْوَكَ؛ لأَنَّهم لو أَدغموها لالتبستْ فَتُوهم السامعَ أَنَّها مِنَ المضَاعفِ" (ابن السراج، 2015، 355/3)، وأشار ابن جني أن الإدغام إنما يقع في النون السـاكنة قبل الميم؛ ولكن لم يجز ذلك في (أنملة)، لئلا تلتبس الأصول بعضها ببعض، فلو قالوا: "أُمَّلَة" لالتبس بباب أملت (المازني، 1954، 73).

ويجمل ابن عصـفور الحديث عن عدم إدغام النون في الميم واخفاؤها، لأنَّ الإخفاء حينئذ يُقرِّبها من الإدغام، فخافوا من التباس الإخفاء بالإدغام، فقلبوا لذلك: "فإن قيل: فِيمَ يَمتاز إدغام المتقاربَينِ من إدغام المِثلَينِ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول: إذا وُجِد حرف مضـعَّف فينبغي أن يُجعل من إدغام المِثلَينِ، ولا تجعله من إدغام المتقاربينِ إِلَّا أن يقوم على ذلك دليل؛ لأنه لا يجوز

أن يُدغَم الحرف في مُقارِبه من كلمة واحدة، لئلَّا يلتبس بأنه من إدغام المِثلَينِ؛ ألا ترى أنك لا تقول في أَنمُلَة: "أَمُّلة"؛ لأنَّ ذلك مُلبِس، فلا يُدرَى: هل هو في الأصـــل أَنمُلَة أو "أمْمُلَة"؟" (ابن عصـــفور، 1996، 197). ولكي نفهم التداخل الحاصـــل في الصـــيغة المذكورة مع غيرها، والاستفهام عن سبب عدم الإدغام فيها مع وجود موجبه، لا بُدَّ من ذكر دلالتها اللغوية وما تؤديه الكلمة من معنى عند الإدغام، إذ يقصـــد بالأَنْمُلة: رأس الأصـــبع واحدة الأنامل، وهي منتهى المفاصل الأوائل في جسم الإنسان من كل أصبع من اليدين والرجلين (ابن السكيت، بلا، 208)، وعند إدغامها وفق القواعد المقيسـة تعطي معنى مخالف لما ذُكر، فتكون في تركيب المضـاعف (أَمُّلة)، وجذرها (ملل) فيقال: "مَلَّ الشـيء ومَلَّ من الشـيء يَمَلُّ بالفتح مَلَلاً و مَلَّةً و مَلاَلَةً أيضـا أي سَـئِمَهُ و اسْـتَمَلَّ بمعنى مَلَّ ورجل مَلٌّ و مَلُولٌ و مَلُولَة وذو مَلَّة وامرأة مَلُولَةٌ و أَمَلَّهُ و أَمَلَّ عليه أي أسأَمه يقال أدلَّ فأَملَّ" (الرازي، 1996، 642). وتذهب الباحثة إلى القول بشذوذ (أَمُّلة) هنا لو أتبعنا القياس الذي وضعه العرب في الإدغام، ونسير في ذلك على ما ذكره ثلة من العلماء الأوائل من التعاليل الصـرفية التي تجعل العرب يخرجون عن أقيسـتهم لأجل الدلالة، لأن الإدغام يؤدي إلى التداخل بين الدلالتين المذكورتين، فلا يجوز إدغام المتقاربين إذا كانت تجمعهما كلمة واحد، لئلا تتداخل الصـيغتان، فلو سـرنا على قياس العرب العام يختلط علينا المعنى، فلا يعرف هَل الأَصْـــل في (أَمُّلَة): (أُنْمُلَة) أَو (أَمْمُلَة) لِأَن كليهمَا على وَزن (أفعلة)؟، فترك الإدغام أولى لتجنب التداخل في الدلالتين، إذ يصـبح الأصـلان بالإدغام مختلطين فينتج عن ذلك صـيغتين، يقول الدكتور عبد الرزاق الصـاعدي: "إن وجد حرف مضـعّف ينبغي أن يكون من إدغام المثلين، إلاّ أن يقوم دليلٌ على أنّه من إدغام المتقاربين؛ لأنّه لا يجوز إدغام الحرف في مقاربه في كلمة واحدة؛ لئلاّ يلتبس بإدغام المثلين؛ فلا يجوز– مثلاً – الإدغام في ((أَنْمُلَةٍ)) فيقال: ((أُمُّلَةٍ)) لأنّ ذلك يؤدّي إلى اللّبس؛ فلا يدري هل هو في الأصل ((أَنْمُلَةٍ)) أو ((أَمْمُلَة)) فيتداخل الأصلان (ن م ل) و (م م ل)" (الصاعدي، 2002، 718/2).

**3– زَنْماء**

يعرف الإدغام بأنه رفع اللسـان دفعة واحدة بالحرفين المتماثلين، ثم الوضـع بهما موضـعًا واحدًا، إذا كان هناك في الكلمة الواحدة مثلين والأول منهما ساكن (النحوي، 1998، 337/1)، كان هذا في المثلين، أما المتقاربين فالإدغام فيها يكون بتقارب المخرج والصـــفات، لأن الغاية من ذكر مخارج الحروف لتمييز الحروف المتقاربة المخرج من الحروف الاخرى المتباعدة المخرج (ينظر: الأسـترابادي، 2004، 909/2)، والأصـل في الكلمة الإظهار، والإدغام فرع عنها، وحكم الإدغام في الأسـاس الجواز، سـواء وقع في كلمة أو كلمتين، إلا أن يخاف تداخل دلالات بعض الألفاظ فيمتنع حينئذ، وفي هذا الباب تكلم الزمخشـــري عن ذلك مقررًا قاعدة من القواعد التي تخالف القياس عند حديثه عن الإدغام، فقال: "لا يخلو المتقاربان من أن يلتقيا في كلمة أو في كلمتين،

فإن التقيا في كلمتين جاز؛ لأن ذلك غير ملبس، وإن كان في كلمة نُظِرَ، فإن كان إدغامهما مما يؤدي إلى اللبس لم يجز، نحو: عتد ووقد ووتد يتد وكنية، وشاة زنماء، وغنم زنم؛ ولذلك قالوا في مصدر وطد ووتد: طدة وتدة، وكرهوا وطدًا ووتدًا؛ لأنهم من بيانه وإدغامه بين ثقل ولبس" (الزمخشري، 1993، 548). فتقارب النون الساكنة مع الميم المتحركة جعل إدغامها سهلًا، وبهذا تجري قواعد الإدغام على المثال الآتي: (زَنْمَاء) بأن تدغم النون الساكنة في حرف الميم المتحرك فيكون القياس: (زمَّاء)، غير أن العرب لم يُدغموا النون الساكنة في الميم ههنا، فخالفوا بذلك القياس الذي وضعوه لأنفسهم، لكن هل كان خروجهم ههنا لغاية معينة كأن يفرضها المعنى؟ أم أن خروجهم كان لأمر أخر؟ ويجيب سيبويه عن ذلك السؤال في معرض حديثه عن الإدغام في النون الساكنة، بقوله: " وتكون ساكنةً مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينةً، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق، وذلك قولك: شاةٌ زنماء وغنمٌ زنمٌ، وقنواء وقنيةٌ، وكنيةٌ ومنيةٌ، وإنما حملهم على البيان كراهيةُ الالتباس فيصير كأنه من المضاعف، لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً. ألا تراهم قالوا امحى حيث لم يخافوا التباساً؛ لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم"(سيبويه، 1408، 455/4)، وعلق ابن جني على هذا النوع من الإدغام أيضًا، بقوله: " قد كان القياس في زنماء وزنم وأنملة وأنمار ونحوها أن تدغم النون في الميم؛ لأنها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجز ذلك لئلا يلتبس الأصول بعضها ببعض. فلو قالوا: "زَمَّاء وزُمّ" لالتبس بباب زممت الناقة" (المازني، 1954، 73). ومعنى ذلك لو اتبعت العرب القياس هنا وطبقت القاعدة لأدى ذلك إلى تداخل صيغة (زَنْمَاء) بعد الإدغام والتي أُريد بها: جمع زُنْم، والزنم: ما قطع من أذن البعير أو الشاة، فترك معلقا، وتكون متدلية من حلق المعزى كالقرط، وإنما يفعل بكرام الإبل (ينظر: الإفريقى، 1414هـ، 1858/3)، بصيغة أخرى وهي (زمَّاء) من الفعل (زمَّ) فتقول: زممت الناقة أزمها زما، فهو فعل من الزمام، والزَّم: مصدر زممت البعير: إذا علقت عليه الزمام الذي يُغسل به الرأس (ينظر: الهروي، 2001، 121/13-122). يقول العكبري: " إِذا كَانَت النونُ سَاكِنة قبل الْمِيم وَالْيَاء وَالْوَاو فِي كلمة وَاحِدَة لَزِم تبيينها كَقَوْلِك شَاة زَنْماء وشِياه زُنم وَكَذَلِكَ قُنية وقَنواء وكُنية ومُنية لَا تدْغِم شَيْئًا من ذَلِك وَلَا تُخفيه لِئَلَّا يلتبس بمضاعف الْمِيم وَالْيَاء وَالْوَاو لِأَن فِي الْكَلَام مثْلَه أَلا ترى أَنَّك لَو قلت زَنْماء فأدغمت لجازَ أَن تكون من الزمّ وَلَو قلت قِيّة وقوّة لجَاز أَن يكون من الأَرْض القيّ فأمّا قَوْلهم امْحى الشَّيْء فَجَاز إدغامه لأنّ اللّبْس مَأْمُون إِذا كَانَت الْمِيم هُنَا فَاء الْكَلِمَة وَالْفَاء لَا تكون مضاعفة وَلذَلِك لَو بنيت من وَجل وَرَأى انفعل جَازَ الْإِدْغَام اوَّجل وارَّأى" (الجزري، 1980، 475/2). وعلى هذا فإن العرب تركت القياس بإدغام العين الساكنة في الميم المتحركة في (زَنْمَاء)؛ لأن ذلك يؤدي إلى تداخل الصيغ مع بعضها، فعدلت العرب عن القياس في إدغام المثلين إلى تركه مخافة اللبس، فكلمة (زَنْمَاء) تتداخل من ما يدغم فيه المثلان، كـ (زمَّ)، فترك الإدغام ههنا للتفريق بين الأبنية المختلفة.

**4- عَتَد**

يبدو أن دور الإدغام وتركه بيِّنًا واضحًا، وله بصمة واضحة في تحقيق الدلالة واختلاف معانيها، وذلك بفكّ كل ما يمكنه أن يؤدي إلى تداخل المعاني مع بعضها إذا أُدغمت بحسب القواعد القياسية التي أتخذها العرب لأنفسهم، ومن ذلك أنهم لم يجيزوا الإدغام فيما وقع ونصت عليه القاعدة الصرفية في عدم إدغام ما جاء من المتقاربين في كلمة واحدة، وذلك في لفظة (عتد) مثلًا، ويعود السبب في ذلك لعدم الخلط بين الصيغ الصرفية، وذكر الزمخشري هذا القياس بقوله: "ولا يخلو المتقاربين من أن يلتقيا في كلمة أو في كلمتين. فإن التقيا في كلمة نظر، فإن كان إدغامهما مما يؤدي إلى اللبس لم يجز نحو عتد ووقد ووتد يتد وكنية" (الزمخشري، 1993، 548). يقول صاحب الكناش في إدغام "عتد" التي إذا أدغمت التاء بالدال أدى ذلك إلى التداخل بين الصيغ المختلفة، وبالتالي اختلاف معاني هذه الصيغ: " ولا في عتد، وهو الشديد الّتام الخلق: عدّ، بقلب التاء دالا، وإدغام الدال، لأنّه يلبس بالعدّ من العدد" (أبو الفداء، 2000، 319/2).

إن ما جرى في هذه اللفظة سيرًا على القياس من قلب لأحد المتقاربين في الحرف الذي يليه، ومن ثم إدغام الحرفين ببعض، لأدى ذلك إلى تداخل المعاني بعضها ببعض، فـ(عتد)، تستعمل في الشديد تام الخلق، أو الفرس المعد للجري أو المهيأ (ينظر: الفارابي، 1987، 505/2)، فإنه لو أدغمت التاء في الدال، لأدى ذلك إلى التباس هذا المعنى بمعنى العدَّ، وهو الإحصاء (ينظر: اليمني، 1999، 4305/7)، وهذا التداخل الحاصل نتيجة لاختلاف العين في جذر كل من الصيغتين: (ع ت د) و (ع د د)، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾ (القرآن الكريم، يوسف، 31) احتملت الأصلين، فيجوز أن يكن الأصل (ع ت د) أي: هيأت وأعدَّت فهو من العتاد؛ وهو الشيء الّذي يُهَيَّئُ له وإلى ذلك ذهب الأزهري، ولم يحمل هذا المعنى على الإبدال بين (عتد) و (عدد)، وذكر أن بعضهم ذهب إلى أن العُدَّة إنما هي (العُتْدَة) وأعدّ يعد إنما هو (أعتد يعتد) ولكنهم أدغموا التاء بعد قلبها في الدال (ينظر: الهروي، 2001، 115/2)، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في ذلك (ع د د) ثم أبدلت الدال تاء؛ منعًا للإدغام، وَحكى بعضهم أَن تَاء (أَعتْدَتُه) بدل من دَال (أَعْدَدْتُه)، كما فِي قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ (القرآن الكريم، الكهف، 29)، أي أعدَّه (المرسي، 2000، 3/2)، وأوجز الدكتور عبد الرزاق الصاعدي خلاصة اختلافهم في مسألة الأصالة في قوله: (أَعْتَدْنا) أهي بالدال أم التاء؟ فجعلها تحتمل الأصلين المذكورين (ينظر: الصاعدي، 2002، 513/1). وإذا ما درسنا هذا الشذوذ من جانب صوتي فإننا نجد الكثير من المحدثين يتفقون على النظر إلى هذا التماثل الصوتي بين صوتي التاء المهموسة والدال المجهورة

وفق قانون المماثلة الصوتية، جعل تأثر المهموس بالمجهور يُقلب إلى حرف من جنس المجهور، ثم إدغامهما ببعض، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "هذه الصورة تعرف بالمماثلة الرجعية، أي: التي يؤثر فيها الصوت الثاني في الأول، ومن أمثلتها كلمة (وتد) حين تنطق (ودّ) فيكتسب الصوت الأول كل خصائص الصوت الثاني وفي هذه الحالة تصبح المماثلة كلية" (شاهين، 1980، 209)، واصطلح على هذا التأثر وفق قانون المماثلة بـــــــ (التأثر المقبل)، وإن حدث العكس فيسمى بـ (التأثر المدبر)، أما إن حدثت مماثلة تامة بين الأصوات اللغوية فالتأثر (كلي) (الخانجي، 1990، 31). وبناء على ما ســـبق يمكننا أن نشـــير إلى أن المخالفة التي جاء بها العرب واجبة، للتفريق بين الدلالات المختلفة التي وقفنا عندها، لأن مجيء كلمة (عتد) بدون إدغام يدل معناها اللغوي على الحاضر المهيأ، بينما إذا ادغمنا فسوف يحصل لبس بين المعنيين، إذ يدل معناه على العد من العدد، فقلبت التاء فيها إلى دال نظرًا للمجاورة الصـــوتية بينهما، ففر العرب من هذا القلب والعدول عن القياس إلى ما اسموه شذوذًا لأجل الدلالة.

**5- قِنْر – عِنْلَ**

من موانع الإدغام الأخرى أنه لا يجوز إدغام النون في الراء أو اللام بعدها؛ لأن الناطق إذا أدغم النون فيهما أدى ذلك إلى تداخل المعاني ببعض، فتنتقل دلالة اللفظ إلى ما كان مدغماً من باب المثلين أصلاً، ومن هنا لم يجز الإدغام في الكلمة الواحدة، وقبل الولوج في تفاصيل الموضوع لا بد من التنويه على أن قِنْر، وعِنْل: كلمتان من وضع الصرفيون والشراح للتمثيل، ولا أصل لهما في العربية ولا معنى (ينظر: المازني، 1954، 396)، وفي هذا الصـدد علق سـيبويه على ذلك قائلًا: "ولا نعلم النون وقعت ســـاكنة في الكلام قبل راء ولا لام، لأنهم إن بينوا ثقل عليهم لقرب المخرجين، كما ثقلت التاء مع الدال في ودٍ وعدانٍ، وإن أدغموا التبس بالمضـــاعف ولم يجز فيه ما جاز في ودٍ فيدغم، لأن هذين حرفان كل واحدٍ منهما يدغم في صـاحبه، وصـوتهما من الفم، والنون ليسـت كذلك لأن فيها غنةٌ فتلتبس بما ليس فيه الغنة، إذ كان ذلك الموضـع قد تضـاعف فيه الراء. وذلك أنه ليس في الكلام مثل قِنْرٍ وعنلٍ، وإنما احتمل ذلك في الواو والياء والميم لبعد المخارج"(سيبويه، 1408، 456/4)، فجعل سيبويه اساس المنع في وجود مثل هذه الألفاظ في العربية هنا هي الدلالة الصوتية، أي بسبب الثقل الواقع الذي يشكل علينا، فيصعب النطق بها لقرب المخرجين، ومن ثم التداخل الدلالي مع المضـاعف (قرَّ). وهذا ما ذهب إليه ابن السـراج أيضًا، فجعل وقوع النون الساكنة قبل الراء في كلمة واحدة من باب الشذوذ (ينظر: ابن السراج، 2015، 419/3)، وذكر أبو القاسم الزجاجي أن النون تدغم في اللام أو الراء بغنة؛ نظرًا للتجاور الصوتي بينهما، وبغير غنة أيضًا، فتقع النون الساكنة قبل الراء في كلمتين، وأن جاز ووقع كلمة واحدة فأنه لا يكون إلا في قنل وقنر وعنر وعنل وما أشبه ذلك، بسبب طبيعة التجاور؛ لأنه لو بين أي نطقها مظهرة لأدى ذلك إلى ثقل الكلام عليهم لقرب المخرجين، والأمر الأخر الإدغام،

فلو أدغم للتبس بالمضـــاعف، فيقع التداخل والوهم في دلالة الكلمة، هل هو من المثلين أم من المتقاربين، لذا مُنع الإدغام هنا، وهذا الوهم والتداخل هو الذي قاد إلى انعدام وجود مثل هذه الألفاظ في العربية (الزجاجي، 1985، 152). وسمى ابن جني هذا الباب بـــ (باب في احتمال اللفظ الثقيل لضـرورة التمثيل) فذكر أن هذا موضـع يتهاداه أهل هذه الصـناعة بينهم ولا يسـتنكره أحد منهم على ما فيه، فيظهرون النون السـاكنة قبل الراء وهذا شـيء ليس موجودا في شـيء من كلامهم مثل قِنْرٍ وعَنْلٍ (ينظر: الموصـــلي، بلا، 96/3؛ المازني، 1954، 74)، وقال العكبري: "لَا تُعْرَفُ فِي اللُّغَة كلمةٌ فِيهَا نونٌ ساكنةٌ بعْدهَا راءٌ وَلَا لامٌ فَلم يَقُولُوا مثل قنر وَلَا عِنْل وسببُ ذَلِك أنَّ النونَ السـاكنة فِيهَا غُنّة وَهِي تقاربُ الحرفين جدا فلَمّا تقاربت فِي الْمخْرج وَاخْتلفت فِي الصّـفة ثقل الْجمع بَينهمَا" (الجزري، 1980، 475/2–476؛ ينظر: ابن عصفور، 1996، 451).

وجاء في شـرح الشـافية: "وإنما لم يبنوا صـيغة تقع فيها النون السـاكنة قبل الراء واللام نحو قَنرٍ وعَنْلٍ، لأن الإدغام لا يجوز فيه كما جاز في عِتْدَانٍ، لأن التاء والدال أشد تقارباً من النون واللام والراء، بدليل إدغام كل واحد من الدال والتاء في الآخر، بخلاف الراء واللام فإنهما لا يدغمان في النون كما يدغم النون فيهما في كلمتين نحو من ربك وَمَنْ لك، لأن الإدغام إذن عارض غير لازم، فعلى هذا لو قيل نحو قَنْرٍ وعَنْلٍ لم يجز الإدغام لما ذكرنا، فلم يبق إلا الإظهار وهو مســـتثقل، لأن النون قريبة المخرج من اللام والراء، فكأنهما مثلان" (الأســـترابـاذي، 2004، 269/3). فإن مخرج النون من طرف اللســـان، مع انطباق اللســـان بالحنك الأعلى تماماً، يرافق ذلك كله صـــوت غنة خارج من الخياشـــيم، وجريان النفس مع التجويف الفموي والأنفي، كما أن مخرج الراء من طرف اللسان، ومخرج اللام من جانب اللسان، مما يخلق شيئاً من التقارب الكبير بينها (عبدالتواب، 1997، 32). وأخيرًا يمكن عدّ هذه الإفتراضات الجدلية الصرفية التي وضعها العلماء رياضـة عقلية لإعمال الفكر في صـيغ غير مستعملة، تحسبًا لاحتياجها مستقبلًا من قبل اللغويين، لذلك امتنع مجيء النون سـاكنة قبل الراء واللام، لو افترضـــنا جدلًا وجود: قنْر وعنْل، فإننا بين خيارين: أما أن نظهر، وإما أن ندغم؛ وكلا الأمرين صعب، فلو أظهرنا حدث ثقل لقرب المخرجين، وإن أدغمنا حدث اللبس بما هو مضعف، فيكون اللفظ موضوع على: قرَّ وعلَّ، فتقلب النون حرفًا مماثل للآخر، الأمر الذي يؤدي إلى تداخل في الكلام، أو مشـــقة في جانبها الآخر، فكان السبيل إلى الخلاص من هذا كله عدم وجود مثل هذه الألفاظ في العربية،

**6– قِنْوان – صِنْوان**

عرفنا أن الإدغام يُراد به تقريب صـوت من صـوت (ينظر: الخصـائص، بلا، 142/2)، أحدهما يكون ساكنًا والآخر متحرك، فيصبحان صوتًا واحدًا مشددًا يرتفع اللسان به مرة واحدة، وإذا كان الإدغام بين صوتين مختلفين فلا يُدغم الصوتان إلا بعد إقلاب أحدهما إلى نظيره، والإدغام يكون في كلمة واحدة أو كلمتين، وفصـــل الإســـترابـاذي القول في ذلك بقوله: "إذا اجتمع من المتقاربة

شـــيئان: فإن كانا في كلمتين نحو مَنْ مِثْلك فإنه يدغم أحدُهما في الآخر، ولا يُباليَ باللبس لو عرض، لأنهما في معرض الانفكاك، فإذا انفكا يعرف أصل كل واحد منهما، ثم إن تحركا لم يجب الإدغام ولم يتأكد، وإن ســكن الأول فقد يجب كالنون في حروف (يرملون)... وإن كانا في كلمة: فإن تحركا وألبس الإدغامُ مثالاً بمثال لم يدغم، كما في وَطَدَ... وإن لم يُلْبس جاز الإدغام نحو ازَّمَّلَ فِي تَزَمَّلَ... وإن كان أولهما ساكناً: فإن ألبس ولم يكن تقاربها كاملا بقى الاول عير مدغم، نحو قِنْوَانٍ وَصِـنْوَانٍ وبُنْيَانٍ وَقِنْيَةٍ وبِنْية وكُنْيَة ومُنْيَةٍ وقَنْوَاءَ" (الأسـترابادي، 2004، 267/3)، أي أن الإدغام في العربية له موانع منها، منها أن يكون ســـبيلًا للبس، عندئذ يمتنع الإدغام خشـــية التداخل بين الأبنية الموضـــوعة فيؤدي ذلك إلى تداخل معانيها، فإن وقع في الكلمة الواحدة وأدى إلى الإلتباس فلا سبيل إلى التخلص منه إلا بالفكّ، كما في **قِنْوان، وصِنْوان**. فإن قيل: لم ظهرت الواو في صنوان وقنوان وحقها الإدغام؟ فيُجيب ابن خالويه عن ذلك جوابان: "وفيه من العربية أن النون تخفى عند الواو ولا تظهر، وقد ظهرت في صِـنْوان وقِنْوان، ففيه جوابان، قال أهل البصـرة أظهر ولم يدغم لئلا يلتبس فعْلال بفعَّال، وقال أهل الكوفة ليس سكون النون لازمًا إذا كان يتحرك في صُـــنَيَّ إذا صـــغر وهو في الجمع أَصْـــنَاء" (ابن خالويه، 1327هـ، 161؛ ينظر: خالويه، 1401هـ، 200)، ويبدو أن مســـألة مخالفة القياس بيِّنة؛ وذلك لأجل التفريق بين الدلالات المختلفة، فوقوع الإدغام بين الأحرف المتماثلة أو المتقاربة في المخرج والصفة في الكلمة الواحدة يمكن أن يتداخل مع الأبنية الأخرى لو أُدغم، ولتحقيق ذلك لا بُد من مخالفة الأقيسـة الموضـوعة لذلك ومنها فكّ الإدغام في كل ما يلتبس من الأبنية، وترك الكلمة على أصـــلها الذي جاءت فيه كالذي حصل في قِنْوان وصِـنْوان. فالأصل في القياس وفق القاعدة الصوتية أنه إذا سُبقت الواو بنون ساكنة، فإنها تنقلب إلى واو، ثم تُدغم الواو في الواو التي تليها، فتصبح اللفظة بعد الإدغام: **(قوّان)** جذر قون والتي أُريد بها القطعة يُرْقَعُ بِهَا الإناءُ من الحديد أو الصُـــفر، والقَيْنُ: الحَدَّادُ (ينظر: الإفريقى، 1414هـ، 350/13)، و**(صوّان)** هو ضرب من الأحجار شديد (الفيروزآبادى، 2005، 1211)، فعندئذ تتداخل صـــيغتي (فِعلال، وفِعَّال)، ومن هنا عُدّت اللفظتين من باب الشـذوذ، فتخالف ما وضـعت له في الأصـل، إذا الدلالة اللغوية لصِـنْوان جاءت دالة على بعض الشجر فقيل: "أصل الصنو إنما هو في النخل... وروى أبو إسحاق عن البراء بن عازب في قول الله جل وعز: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ (القرآن الكريم، الرعد، 4)، قال: الصـــنوان: المجتمع، وغير الصـــنوان المتفرق، وقال الفراء: الصـــنوان: النخلات أصـــلهن واحد" (الهروي، 2001، 170/12)، وأما قِنْوان فأُريد بها: العِذْق بِمَا فِيهِ مِنَ الرُّطَبِ، وتُجمع على قِنْوانٍ، والقِنْوُ الكباســـة، فيقال للأثنين قِنْوانِ بالكســـر والجمع قُنْوانٌ بالضـــم

(ينظر: الإفريقى، 1414هـ، 3761/5-3762)، وخالفه السيوطي في مسألة التثنية والجمع، فقال: "قِنْوَانٌ: جَمْعُ قِنْوٍ وصنوان: جَمْعُ صِنْوٍ وَلَيْسَ فِي اللُّغَةِ جَمْعٌ وَمُثَنًّى بِصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا هَذَانِ وَلَفْظٌ ثَالِثٌ لَمْ يَقَعْ فِي الْقُرْآنِ" (السيوطي، 1974، 360/2)، وجاءت في القرآن الكريم بهذا المعنى الذي ذكر في المعجمات في قوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ (القرآن الكريم، الانعام، 99)، وفي الشعر أيضًا (الإفريقى، 1414هـ، 478/4):

**وفَرْعٍ يَصيرُ الجيدَ وَحْفٍ كَأَنَّهُ *** على اللِّيتِ قِنْوانُ الكُرومِ الدوالحُ**

وأجمع القراء على إظهار النون الساكنة عند حروف الحلق جميعها، وعلى إدغامهما في حروف (يرملون) واستثنوا من ذلك أن تكون النون مع الواو أو الياء في كلمة واحدة نحو: قنوان وصنوان وبنيان، فإنهم يظهرونها بإجماع (السرقسطي، 1405هـ، 58)، وبين عبد الفتاح السيد عجمي سبب الإظهار ههنا وترك الإدغام بقوله: " ولم يجتمع مع النون الساكنة من حروف ينمو في كلمة واحدة إلا الياء والواو... والواو في كلمتي {قِنْوَانٌ} و{صِنْوَانٌ}، وإنما وجب الإظهار هنا لئلا يشتبه بالمضاعف وهو ما تكرر أحد أصوله كصوان ورمان فلو أدغمت النون في الياء أو في الواو لقيل الديا وصوان فيلتبس الأمر بين ما أصله النون فأدغمت نونه وبين ما أصله التضعيف فلذا أظهرت النون خوف الالتباس" (المرصفي، بلا، 163/1). ونتفق على ما سبق ذكره من آراء مبثوثة في ثنايا الكتب أن صيغة (صِنْوَان، وقِنْوَان) لم يقع فيهما الإدغام على الرغم من وجود موجب الإدغام، ألا وهو وجود الواو المسبوقة بنون ساكنة، فلم تُدغما لسببين:

**الأول:** أن السكون فيها عارض، وهو سكون ناشئ من عدم انقلاب النون واواً في هذه الكلمة، فهو سكون الجمع، وليس سكوناً أصليًا. **والثاني:** أنه لو وقع الإدغام في هذه الكلمة لوقع التداخل بين صيغتي: فعلال، وفعّال، والذي بدوره يؤدي إلى اختلاف المعاني، فبدلًا من أن يكون اللفظ في **(صِنْوَان)** دالًا على الشيء الذي يخرج مع آخر من أصل واحد، فيصبح بالإدغام **(صوّان)** دالًا على نوع من أنواع الحجر، والأمر نفسه مع لفظة **(قِنْوَان)** والتي يقصد بها على التصحيح من التمر بمنزلة العنقود من العنب، تُصبح **(قوّان)** دالة على قطعة من الحديد تُستخدم في الترقيع، ومن هنا مُنع الإدغام في ذلك مخافة الالتباس المضاعف.

**7- كُنْية**

يقع الشذوذ في أقيسة الإعلال بين جنبي الإدغام، وذلك في فكّ الإدغام الواجب، وإدغام الممتنع، ومن ذلك ما جاء من امتناع إعلال لفظة (كُنْية)، فلم تجرِ هذه الصيغة على القياس القائل بضرورة بقلب النون الساكنة ياءًا وإدغامها في مثيلتها، بمنزلتها مع حروف الحلق، فعدلوا عن الإدغام، وأظهروا البيان أي النون الساكنة؛ كراهية التداخل بين الصيغ المختلفة، فتصبح الصيغة

بالإدغام كأنّه من المضاعف (ينظر: سيبويه، 1408، 455/4؛ ابن السراج، 2015، 419/3)، وعن إمتناع إدغام النون الساكنة في الياء ههنا قال المبرد: "فإذا كَانَت فِي كلمة وَاحِدَة مَعَ ياءٍ أَو وَاو أَو مِيم ظَهرت لئلاَّ يلتبس بالمضاعف من غَيره نَحْو كنية وزَنْماءَ وقَنْواء" (المبرد، بلا، 220/1). يقول صاحب الكناش في فني النحو والصرف: " فإن كان إدغامهما مما يؤدي إلى لبس لم يجز الإدغام نحو: كنية فلا يقال: كيّة بإدغام النون في الياء لئلا يلتبس فيظن أنه من مضاعف الياء"(أبو الفداء، 2000، 319/2؛ ينظر: ابن الصانع، 2001، 528/5)، ومن بين الأسباب التي أدت إلى إظهار النون الساكنة إذا جاورت الياء مجيئها في كلمة وحدة، فيقال (كنْية) فظهرت النون مع الياء في كلمة واحدة، وفي ذلك نظر، لأنها تؤدي إلى اختلاط المعاني في الكلام فتؤدي إلى اللبس في الكلام، فإذا ما أُدغمت النون في الياء بعد قلبها ياء فإنه يقود إلى اللبس بالكلمات المضعفة، فلم يجز ذلك (الزمخشري، 1993، 548).

وذكر ابن عصفور سبب الإدغام الحاصل بقوله: "فإن اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز الإدغام لِما في ذلك من اللَّبس بإدغام المِثلين؛ لأنَّ الإدغام في الكلمة الواحدة لازم. فإذا أدغمتَ لم يبق ما يُستدلُّ به على الأصل... ولأجل اللَّبس، الذي في إدغام المتقاربين من كلمة واحدة، بيَّنتِ العربُ النونَ الساكنة، إذا وقعت قبل الميم أو الواو أو الياء في كلمة، نحو: زُنْم [وأَنْمُلة] وقَنْواء وكُنْية، ولم تُخفِها كما تفعل بها مع سائر حروف الفم؛ لأنَّ الإخفاء يُقرِّبها من الإدغام، فخافوا أن يلتبس الإخفاء بالإدغام، فقلبوا لذلك" (ابن عصفور، 1996، 450-451).

فيمكن أن تدغم النون في الياء بعد قلبها ياء، ولكن ذلك لم يحصل؛ لأنه لو وقع لكان سبيلاً إلى تداخل المعاني مع بعضها، فينتج عندنا معنى غير الذي وضعت له اللفظة بالأساس، إذ المعنى في الأصل أُريد به اللقب، وسميت الكنية بذلك، كأنها تورية عن الاسم (أبوالحسين، 1997، 139/5)، وهي ما يكنى بها الإنسان، إذ المراد بالكنية: التنبيه والتعظيم، وأصل الكنى للعرب جاء لخفة أسمائهم وسهولة كلامهم (ينظر: اليمني، 1999، 5905/9)، أما ما تؤديه الكلمة من معنى بالتضعيف إذا ما أجرينا عليها قانون الإدغام، فيقصد بها: "الكَيِّهُ البَرِمُ بِحِيلته لا يتوجه لها وقيل هو الذي لا مُتَصَرَّفَ له ولا حِيلَ" (الإفريقى، 1414هـ، 3971/5).

ومن هنا نلحظ الاختلاف الشاسع بين دلالات الكلمة سواء أكانت بالتضعيف أم بفكّه، إذ اجتمعت في الكلمة الواردة شروط الإدغام، ولكن العرب عدلت عن هذا الإدغام وإن كان هو القياس لأجل الدلالة؛ لأن تداخل الأصول بعضها ببعض يؤدي إلى توليد معاني اضافية تكون غير ما وضعت له في الأساس وغير ما أُريد أصلًا، فتركوا الإدغام في الكلمات التي جاءت فيها النون ساكنة قبل الياء، شرط أن يكون ذلك في كلمة واحدة، والحقيقة فإن مخالفة القياس في هذه الصيغة واضحة لتفسير سبب الشذوذ الواقع فيها، لأن الإدغام يؤدي إلى معنى مغايرًا لدلالة الفكّ وفق القياس

اللغوي، لذا خرجت العرب في هذه الصيغة على مقتضى الظاهر اللغوي في القياس لتفريق بين الدلالات المختلفة.

**8- وَتَد – وَطَد**

الإدغام هو من العوارض الصرفية التي تجوز في حالة وتمتنع في حالة أخرى؛ والسبب لئلا تتداخل بعض الصيغ ببعض، ومن ذلك إدغام التاء في الدال؛ لشدة تقاربهما (ينظر: الإستراباذي، 1975، 268/3)، كما في (**وَتَد**)، فتصبح بعد إدغام التاء في الدال (وَدًّا)، أو إدغام الطاء في الدال؛ لأن مخرجهما من بين طرف اللسان وأصول الثنايا، فيشتركان في صفة الجهر (سيبويه، 1408، 433/4؛ الموصلي، 2000، 47/1)، ومن ذلك: (**وَطَد**) والتي تكون بعد الإدغام (وَطَّا)، إذا ما طُبقت قاعدة الإدغام. ويسمى هذا الإدغام بإدغام المتقاربين، إذا كان في كلمة واحدة أو كلمتين، فإن كان هذا الإدغام يؤدي إلى اللبس لم يجز، لذا كرهوا إدغام **وَتَدًا و وَطَدًا**؛ لأنهم من بيانه وإدغامه بين ثقل ولبس (الزمخشري، 1993، 458)، لذا قالوا: " وَلَا ترغم مِنْهَا فِي كلمة مَا يُؤَدِّي إِلَى لبس بتركيب آخر نَحْو وطد ووتد وشَاة زنماء وَمن ثمَّ لم يَقُولُوا وطدا وَلَا وتدا لما يلْزم من ثقل أَو لبس بِخِلَاف نَحْو امحى واطير وَجَاء ود فِي وتد فِي تَمِيم" (المالكي، بلا، 125؛ الأستراباذي، 2004، 266/3)، ولذلك إذا تحرك المتقاربان وكانا في كلمة واحدة وألبس الإدغامُ فيهما مثالاً بمثال لم يدغم كما في أمثلتنا المذكورة، وَطَدَ: أي أحكم، ووتَدَ: أي ضرب الوَتِد (ينظر: الأستراباذي، 2004، 267/3). يقول سيبويه: " ألا ترى أنك إذا قلت وتدٌ قوي البيان للحركة؛ فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام، لأنه ليس بينهما حاجزٌ؛ فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تداني في المخارج، لكثرة استعمالهم إياهما، وأنهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف، أو بعضهن، فكان العمل من وجهٍ واحد أخف عليهم"(سيبويه، 1408، 335/4)، وقال في موضع أخر: " ومن ذلك قولهم: ودٌّ، وإنما أصله وتدٌ، وهي الحجازية الجيدة. ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فخذ: فخذٌ فأدغموا. ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس، حتى تجشموا وطداً ووتداً، وكان الأجود عندهم تدةً وطدةً، إذ كانوا يتجشمون البيان"(سيبويه، 1408، 482/4)، وهذا الإدغام ليس قياسيًا لما فيه من الغموض والتداخل بين الدلالات المختلفة؛ لأن دلالة (وَطَد) تعني: أثبته وثقله (ينظر: الفارابي، 1987، 551/2)، ثم تعني عند الإدغام: الصَرَّ (إبراهيم مصطفى واخرون، بلا، 1041/2)، أي أُدغمت الطاء في الدال فأصبحت (وَطَّا)، أما دلالة الوَتِدُ بالكسر: واحد الأوتادِ، وبالفتح لغةٌ. فَوَتَد يُريد بها: ضرب الوَتَد، وهو ما زرَّ في الحائط أو في الأرض من خشب، كذلك الوَدُّ في لغةِ من يُدغم (الفارابي، 1987، 547/2)، فإذا ما أُدغمت أعطت دلالة مغايرة لها، فتصبح عند الإدغام (ودًّا)، والودّ يعني: الحب، وهي كلمة تدل على المحبة (ينظر: أبوالحسين، 1997، 75/6). ثم إذا أدغمنا الأول في الثاني أي التاء في الدال أو الطاء في الدال تنتج عندنا دلالة مشتركة وهي (ودَّ) عندئذ لا ندري

أهي من وتد أم وطد؟، لكنها لهجة لتميم كما أسلفنا، وفي هذه اللغة قال شاعر (ينظر: الإفريقى، 1414هـ، 444/3) غير معروف اسمه، لكنه يبدو أنه من بني تميم:

**وعَز ودٌّ خَاذِلٌ وَدَّيْنِ**

وعليه فالثقل الواقع في في وطدٍ ووتَدٍ –مصدرًا– والإلباس في "ودٍّ " مصدرًا مدغمًا من وتد، لذلك قالوا: " وتد يتد، ووطد يطد، فلا يدغمون كراهية أن يلتبس باب مددت لأن هذه التاء والطاء قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده، وذلك نحو وددت وبللت ومع هذا أنك لو قلت ود لكان ينبغي أن تقول يد في يتد فيخفف به، فيجتمع الحذف والإدغام مع الالتباس. ولم يكونوا ليظهروا الواو فتكون فيها كسرة وقبلها ياءٌ، وقد حذفوها والكسرة بعدها"(سيبويه، 1408، 474/4)، و1 عند الصرفيين هو عدم الإدغام مخافة الالتباس فتبقى وتدًا على حالها، وتكون بكسر التاء عند الحجازيين (ينظر: الأستراباذي، 2004، 268/3).

مما سبق تفصيله يظهر لدينا أن اختلاف القبائل في استعمال هذه الألفاظ مدغمة وغير مدغمة ناتج عن البيئة التي يعيشون فيها، فأهل تميم يميلون إلى الإدغام لما فيه من سرعة في إداء الكلمات، فيمزجون الصوتين للاختصار، ومن ثم أهل تميم يؤثرون الأصوات المجهورة لما فيها من وضوح في السمع تتلقاها الأذن في مسافة عندها قد تختفي نظائرها المهموسة، فتناسب بيئتهم الصحراوية (أنيس، 1992، 106)، أما الحجازيون أصحاب البيئة المتمدينة فنطقوا بهذه الألفاظ على أصولها دون إدغام، فقالوا: وَتَد ووَطَد، فأظهروا الأصوات المجهورة والمهموسة على حد سواء؛ لأنهم أصحاب تأني، ولا داعي لوضوح الصوت أكثر مما يتطلبه السامع القريب، فيميلون إلى همس الأصوات (أنيس، 1992، 106)، أما أصحاب الدراسات الحديثة فيفسرون هذا الخروج عن القياس في ضوء قانون المماثلة الصوتية، لأن التاء حرف مهموس والدال حرف مجهور فتأثر الصوت المهموس بالصوت المجهور، فقلبت التاء إلى دال، ثم أدغم الحرفان ببعضهما البعض، يقول الدكتور شاهين: "المماثلة رجعية حيث أثر الحرف الثاني في الأول، فأكتسب الصوت الأول كل خصائص الصوت الثاني وفي هذه الحالة تصبح المماثلة كلية" (شاهين، 1980، 209).

**النتائج:**

عرضـــنا في هذا البحث مجموعة من الألفاظ التي ذكرناها وقد خالفت فيها العرب أقيســـتها في الإدغام فسُمع فيها الفك دون الإدغام، وذلك لما ينتج عن الإدغام من اختلاط المعنى بغيرها من الألفاظ الأخرى، وقد توصلنا من دراستنا إلى النتائج الآتية:

1- إن الإدغام يكون جائزًا في كلمة واحدة، إذا لم يجعل ذلك سبيلًا للتداخل بين الدلالات.

2- جاء التفريق الدلالي في ظاهرة الإدغام الصـرفي في ألفاظ مخالفة لقياس العرب، إذ مُنع فيها الإدغام مع وجود موجبه، وألفاظ أخرى أُدغمت من غير علّة منعًا للتداخل الدلالي.

3- جاء التفريق الدلالي في صـــيغتين، 1: تختص بالإدغام المتقارب، وذلك حين خالفت العرب قواعدها بمنع إدغام الأحرف المتقاربة؛ منعاً لاختلاط الصـيغ بعضــها ببعض، والثاني: بالإدغام المتماثل، وهو ما كان فيه الحرفان متشابهان، إذ تحمل بعض الألفاظ معنى في حال فك الإدغام، ويحمل معنى آخر في حال الإدغام، مثل: دينار، عملة معروفة، وفي الإدغام دنّار، الذي هو مصدر للفعل دنر فيقال: دنر وجه الرجل إذا تلألأ وأشرق.

4- يمكننا القول إن أهم مظاهر مخالفة القياس في مســائل الإدغام ما يتعلق بفك الإدغام، إذ إن التداخل يحصــل في الكلام إذا وقع الإدغام، ومن هنا فإن العرب ابتعدت عن الإدغام في الكلام فراراً من اللبس الحاصل مع هذا الإدغام، وذلك نحو الإدغام في "عتد"، وغيرها من الألفاظ.

**المصادر والمراجع:**


1. الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م.
2. ارتشــاف الضــرب من لســان العرب: أبو حيان النحوي؛ محمد بن يوســف بن علي بن يوســف ابن حيان الغرناطي الأندلســي الجياني، النفزي، أثير الدين، تحقيق: رجب عثمان محمد – رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط/ 1، 1418 – 1998.
3. الأصــول في النحو: أبو بكر محمد بن الســري بن ســهل النحوي المعروف بابن الســراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
4. تداخل الأصـــول اللغوية وأثره في بناء المعجم: عبد الرزاق بن فراج الصـــاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإســـلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية الســـعودية، ط/ 1، 1422هـ/2002م.
5. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: د. رمضــان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/2، 1410هـ-1990.
6. تمهيد القواعد بشــرح تســهيل الفوائد: محمد بن يوســف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصــري، المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـــــ) دراســة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر

وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط/ 1، 1428 هـ.

7. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/1، 2001م.

8. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط/1 1428هـ – 2008م.

9. الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت 370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، دار الشروق – بيروت، ط/ الرابعة، 1401 هـ.

10. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب

11. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط/ 1، 1421هـ– 2000م.

12. الشافية في علم التصريف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة

13. شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت1351هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.

14. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/ 1، 1420 هـ – 2000م.

15. شرح المفصل للزمخشري: علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ – 2001م.

16. شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت 715هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط/ 1 1425 هـ– 2004م.

17. شـرحان على مراح الأرواح في علم الصـرف: شـمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت 855هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط/3، 1379 هـ - 1959م.

18. شـــمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشـــوان بن ســـعيد الحميرى اليمني (ت 573هـــ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط/ 1، 1420 هـ - 1999 م.

19. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـــ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط/4 1407 هـــ - 1987 م.

20. العنوان في القراءات السـبع: أبو طاهر إسـماعيل بن خلف بن سـعيد المقرئ الأنصـاري السـرقسـطي (ت 455هـــ)، تحقيق: الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ.

21. في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط/ 8، 1992.

22. القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت 817هـــ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسـسـة الرسـالة، مؤسـسـة الرسـالة للطباعة والنشـر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط/ الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.

23. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشـــر، الملقب ســـيبويه (ت 180هـــ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1408 هـــ - 1988 م.

24. الكناش في فني النحو والصــرف : أبو الفداء عماد الدين إسـماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت 732 هـــ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسـن الخوام، المكتبة العصـرية للطباعة والنشـر، بيروت - لبنان، 2000 م.

25. الكنز اللغوي في اللَسَـــن العربي: ابن الســـكيت، أبو يوســـف يعقوب بن إســـحاق (ت 244هـ)، تحقيق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي - القاهرة.

26. اللامات عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت 337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط/ الثانية، 1405هـ 1985م.

27. اللباب في تهذيب الأنســاب: أبو الحســن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشــيباني الجزري (ت 630هـ)، دار صادر، 1400هـ - 1980م، بيروت.

28. لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط/3 – 1414 هـ.

29. ليس في كلام العرب: لأبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت370هـ)، تصحيح وضبط وشرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، مصر، ط/ 1، 1327هـ.

30. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 2000م، بيروت.

31. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط/5 1420هـ / 1999م

32. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط/3 1417هـ – 1997م

33. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، القاهر.

34. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.

35. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط/1، 1993.

36. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

37. الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، مكتبة لبنان، ط/ 1 1996.

38. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط/ 1 في ذي الحجة سنة 1373هـ – أغسطس سنة 1954م.

39. المنهج الصوتي للبنية العربية: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980.

40. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (ت : 1409هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط/ الثانية.

41. سنن الترمذي المسمى الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م.

## References

.1 aletqan fy 'elwm alqran: 'ebd alrhmn bn aby bkr, jlal aldyn alsywty (t 911h), verified by : mhmd abw alfdl ebrahym, alhy'eh almsryh al'eamh llktab, 1394h/ 1974 m.

.2 artshaf aldrb mn lsan al'erb: abw hyan alnhwy؛ mhmd bn ywsf bn 'ely bn ywsf abn hyan alghrnaty alandlsy aljyany, alnfzy, athyr aldyn, verified by : rjb 'ethman mhmd - rmdan 'ebd altwab, h alkhanjy, t/ 1, 1418 – 1998.

.3 alaswl fy alnhw: abw bkr mhmd bn alsry bn shl alnhwy alm'erwf babn alsraj (t 316h), verified by : 'ebd alhsyn alftly, m'essh alrsalh, lbnan – Beirut .

.4 tdakhl alaswl allghwyh wathrh fy bna' alm'ejm: 'ebd alrzaq bn fraj alsa'edy, 'emadh albhth al'elmy, aljam'eh aleslamyh balmdynh almnwrh, almmlkh al'erbyh als'ewdyh, t/ 1, 1422h/2002m.

.5 alttwr allghwy mzahrh w'ellh wqwanynh: d. rmdan 'ebd altwab, h alkhanjy, alqahrh, t/2, 1410h-1990.

.6 tmhyd alqwa'ed bshrh tshyl alfwa'ed: mhmd bn ywsf bn ahmd, mhb aldyn alhlby thm almsry, alm'erwf bnazr aljysh (t 778 h) drash wverified by : a. d. 'ely mhmd fakhr wakhryn, dar alslam lltba'eh walnshr waltwzy'e waltrjmh, alqahrh - jmhwryh msr al'erbyh, t/ 1, 1428 h.

.7 thdyb allghh: mhmd bn ahmd bn alazhry alhrwy, abw mnswr (t 370h), verified by : mhmd 'ewd mr'eb, dar ehya' altrath al'erby – Beirut , t/1, 2001m.

.8 twdyh almqasd walmsalk bshrh alfyh abn malk: abw mhmd bdr aldyn hsn bn qasm bn 'ebd allh bn 'ely almrady almsry almalky (t 749h), verified by : 'ebd alrhmn 'ely slyman , dar alfkr al'erby, t/1 1428h - 2008m.

.9 alhjh fy alqra'at alsb'e: alhsyn bn ahmd bn khalwyh, abw 'ebd allh (t 370h), verified by : d. 'ebd al'eal salm mkrm, alastad almsa'ed bklyh aladab - jam'eh alkwyt, dar alshrwq – Beirut , t/ alrab'eh, 1401 h.

.10 alkhsa'es: abw alfth 'ethman bn jny almwsly (t 392h), alhy'eh almsryh al'eamh llktab

.11 sr sna'eh ale'erab: abw alfth 'ethman bn jny almwsly (t 392h), dar alktb al'elmyh Beirut - lbnan, t/ 1, 1421h- 2000m.

.12 alshafyh fy 'elm altsryf: 'ethman bn 'emr bn aby bkr bn ywns, abw 'emrw jmal aldyn abn alhajb alkrdy almalky (t 646h), verified by : hsn ahmd al'ethman, al h almkyh - mkh

.13 shda al'erf fy fn alsrf: ahmd bn mhmd alhmlawy (t1351h), verified by : nsr allh 'ebd alrhmn nsr allh, h alrshd, alryad.

.14 shrh abn alnazm 'ela alfyh abn malk alm'elf: bdr aldyn mhmd abn alemam jmal aldyn mhmd bn malk (t 686 h), verified by : mhmd basl 'eywn alswd, dar alktb al'elmyh, t/ 1, 1420 h - 2000m.

.15 shrh almfsl llzmkhshry: 'ely bn y'eysh abn aby alsraya mhmd bn 'ely, abw albqa', mwfq aldyn alasdy almwsly, alm'erwf babn y'eysh wbabn alsan'e 643)h), qdm lh: Dr. emyl bdy'e y'eqwb, dar alktb al'elmyh, Beirut – lbnan, t1, 1422h - 2001m.

.16 shrh shafyh abn alhajb: hsn bn mhmd bn shrf shah alhsyny alastrabady, rkn aldyn (t 715h), verified by : d. 'ebd almqswd mhmd 'ebd almqswd, h althqafh aldynyh, t/ 1 1425 h- 2004m.
.17 shrhan 'ela mrah alarwah fy 'elm alsrf: shms aldyn ahmd alm'erwf bdyknqwz aw dnqwz (t 855h), shrkh h wmtb'eh mstfa albaby alhlby wawladh bmsr, t/3, 1379 h - 1959m.
.18 shms al'elwm wdwa' klam al'erb mn alklwm: nshwan bn s'eyd alhmyra alymny (t 573h), verified by : d hsyn bn 'ebd allh al'emry - mthr bn 'ely aleryany - d ywsf mhmd 'ebd allh, dar alfkr alm'easr ( Beirut - lbnan), dar alfkr (dmshq - swryh), t/ 1, 1420 h - 1999 m.
.19 alshah taj allghh wshah al'erbyh: abw nsr esma'eyl bn hmad aljwhry alfaraby (t 393h), verified by : ahmd 'ebd alghfwr 'etar, dar al'elm llmlayyn – Beirut , t/4 1407 h - 1987 m.
.20 al'enwan fy alqra'at alsb'e: abw tahr esma'eyl bn khlf bn s'eyd almqr'e alansary alsrqsty (t 455h), verified by : Dr. zhyr zahd - Dr. khlyl al'etyh, 'ealm alktb, Beirut , 1405h.
.21 fy allhjat al'erbyh: ebrahym anys, h alanjlw almsryh, alqahrh, t/ 8, .1992
.22 alqamws almhyt: mjd aldyn abw tahr mhmd bn y'eqwb alfyrwzabada (t 817h), verified by : verified by altrath fy m'essh alrsalh, m'essh alrsalh lltba'eh walnshr waltwzy'e, Beirut – lbnan, t/ althamnh, 1426 h - 2005 m.
.23 alktab: 'emrw bn 'ethman bn qnbr alharthy balwla', abw bshr, almlqb sybwyh (t 180h), verified by : 'ebd alslam mhmd harwn, h alkhanjy, alqahrh, t/3, 1408 h - 1988 m.
.24 alknash fy fny alnhw walsrf : abw alfda' 'emad aldyn esma'eyl bn 'ely bn mhmwd bn mhmd abn 'emr bn shahnshah bn aywb, almlk alm'eyd, sahb hmah (t 732 h) drash wverified by : Dr. ryad bn hsn alkhwam, al h al'esryh lltba'eh walnshr, Beirut – lbnan, 2000 m.
.25 alknz allghwy fy allósón al'erby: abn alskyt, abw ywsf y'eqwb bn eshaq (t 244h), verified by : awghst hfnr, h almtnby – alqahrh.
.26 allamat 'ebd alrhmn bn eshaq albghdady alnhawndy alzjajy, abw alqasm (t 337h), verified by : mazn almbark, dar alfkr – dmshq, t/ althanyh, 1405h 1985m.
.27 allbab fy thdyb alansab: abw alhsn 'ely bn aby alkrm mhmd bn mhmd alshybany aljzry (t 630h), dar sadr, 1400h - 1980m, Beirut .
.28 lsan al'erb: mhmd bn mkrm bn 'ela, abw alfdl, jmal aldyn abn mnzwr alansary alrwyf'ea alefryqa (t 711h), dar sadr – Beirut , t/3 - 1414 h.
.29 lys fy klam al'erb: laby 'ebdallh alhsyn bn ahmd alm'erwf babn khalwyh (t370h), tshyh wdbt wshrh: ahmd bn alamyn alshnqyty, mtb'eh als'eadh, msr, t/ 1, 1327h.
.30 almhkm walmhyt ala'ezm: abw alhsn 'ely bn esma'eyl bn sydh almrsy (t 458h), verified by 'ebd alhmyd hndawy, dar alktb al'elmyh, 2000m, Beirut .
.31 mkhtar alshah: zyn aldyn abw 'ebd allh mhmd bn aby bkr bn 'ebd alqadr alhnfy alrazy (t 666h), verified by : ywsf alshykh mhmd, al h al'esryh - aldar alnmwdjyh, Beirut – syda, t/5 1420h / 1999m
.32 almdkhl ela 'elm allghh wmnahj albhth allghwy: rmdan 'ebd altwab, h alkhanjy , alqahrh, t/3 1417h - 1997m
.33 alm'ejm alwsyt: mjm'e allghh al'erbyh balqahrh (ebrahym mstfa / ahmd alzyat / hamd 'ebd alqadr / mhmd alnjar), dar ald'ewh, alqahr.
.34 mqayys allghh: ahmd bn fars bn zkrya' alqzwyny alrazy, abw alhsyn (t 395h), verified by : 'ebd alslam mhmd harwn, dar alfkr, 1399h - 1979m.
.35 almfsl fy sn'eh ale'erab: abw alqasm mhmwd bn 'emrw bn ahmd, alzmkhshry jar allh (t 538h), verified by : d. 'ely bw mlhm, h alhlal – Beirut , t/1, 1993.

.36 almqtdb: mhmd bn yzyd bn 'ebd alakbr althmala alazdy, abw al'ebas, alm'erwf balmbrd (t 285h), verified by : mhmd 'ebd alkhalq 'ezymh, 'ealm alktb. – Beirut .
.37 almmt'e alkbyr fy altsryf: 'ely bn m'emn bn mhmd, alhódṓrómy aleshbyly, abw alhsn alm'erwf babn 'esfwr (t 669h), h lbnan, t/ 1 1996.
.38 almnsf labn jny, shrh ktab altsryf laby 'ethman almazny: abw alfth 'ethman bn jny almwsly (t 392h), dar ehya' altrath alqdym, t/ 1 fy dy alhjh snh 1373h - aghsts snh 1954m.
.39 almnhj alswty llbnyh al'erbyh: d. 'ebd alsbwr shahyn, m'essh alrsalh, Beirut , 1980.
.40 hdayh alqary ela tjwyd klam albary: 'ebd alftah bn alsyd 'ejmy bn alsyd al'ess almrsfy almsry alshaf'ey (t : 1409h), h tybh, almdynh almnwrh, t/ althanyh.
.41 snn altrmdy almsma aljam'e alkbyr, mhmd bn 'eysa bn sówṓrh bn mwsa bn aldhak, altrmdy, abw 'eysa (t 279h), verified by : bshar 'ewad m'erwf, dar alghrb aleslamy – Beirut , 1998m.